



الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الاداء المصرفي* دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2015-2005)

الباحثة نور جابر محمد علي

أ. م. د. حسن كريم الذبحاوي

المستخلص

جاء البحث كمحاولة لتسليط الضوء على مدى تطبيق المصارف التجارية لمعايير الحوكمة، وتتلخص مشكلة البحث في كيفية تطبيق المصارف معايير الحوكمة لحماية حقوق المساهمين والزبائن من المخاطر والازمات والارتقاء بالاداء المصرفي، وقد انبثقت من البحث مجموعة من الفرضيات، وقد تضمنت فرضيات فرعية عديدة تُظهر التباين والعلاقة والأثر بين متغيرات البحث، وتم تصميم نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين معايير الحوكمة (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)، والأداء المصرفي بمؤشراته (الربحية، السيولة، كفاية رأس المال التوظيف)، وتم اختيار خمسة مصارف خاصة لها اهميتها من بين المصارف الاهلية (بغداد، الشرق الأوسط، الخليج التجاري، الائتمان العراقي، التجاري العراقي)، ولغرض اختبار الفرضيات تمت صياغة استمارة استبانة، إذ ضمت عينة البحث (110) استبانة وجهت إلى رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين ورؤساء الاقسام ولجان الحوكمة وتم استرجاع 108 استبانة، وقد تم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية (الصدق الظاهري، ثبات صدق الاستبانة، التوزيع الطبيعي، بناء النماذج، اختبار علاقات الارتباط والتأثير) باستخدام برنامج (SPSS) لقياس العلاقة واختبارها والأثر بين متغيرات البحث، وقد تم ربط النتائج المتحصل عليها من التحليل النوعي لاستمارة الاستبيان (المتغير النوعي المستقل) ومتغير الاداء (المستقل) وتم استخدام برنامج (Amos) لربط نتائج التحليل النوعي بالكمي.

Abstract

It came Search an attempt to shed the light on the extent that commercial banks apply these standards. The study problem is summarized on mechanism which banks follow to apply to governance standards, protect the rights of shareholders and customers from risks and crises and develop the banking performance.

This study has reached to a set of hypothesis, also it includes many branch hypothesis participated in showing variance, link and effect among the study variables. A hypothetical model was designed shows the relation nature between the governance standards (the competency and independency of board of directors and executive administration, the competency and independency the audit and review committees, Transparency – disclosure Policy of banks and the banking procedures about assuring the shareholders and customers rights) and the banking performance with its indicators (profitability, liquidity and working capital adequacy).

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الاداء والمخاطرة دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2015-2005) لطالبة الماجستير نور جابر، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2016.



Five most prominent private banks among others are selected (Baghdad Bank , Middle East Bank , Gulf commercial Bank , Credit Bank of Iraq and Trade Bank of Iraq) .A questionnaire form was used in order to test the hypothesis, the study sample includes 120 questionnaire were directed to members of board of directors, executive managers, governance committees and department directors (A set of statistical methods were used as (face validity, survey reliability, normal distribution, sample constructing, correlation and effect relations testing) by using SPSS to measure and test the correlation , also to measure the effect among study variables .

In the second chapter, the reached results through qualitative Analysis of questionnaire form (independent qualitative variable) and the results of independent performance and risk variables which are measured quantitatively were linked , for that purpose (AMOS programme) was used to link the qualitative and qualitative analysis results.

المنهجية:

1 - مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في كيفية تطبيق المصارف معايير الحوكمة لحماية حقوق المساهمين والزبائن من المخاطر والأزمات التي تواجهها وكيفية الأرتقاء بالأداء وتحقيق الأرباح. ومنها يمكن طرح التساؤلات الآتية:-

1- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة المصرفية بمبادئها ، وتحسين الأداء المصرفي بمؤشراتته ؟

2- ما هو تأثير تبني مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي للمصارف ؟

2- أهمية البحث

تستمد البحث أهميتها من كونها تمثل إطاراً شمولياً لاختبار اثر تبني المصارف لمبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المصرفي ،بهدف تحقيق التميز في ظل المنافسة الحادة التي يشهدها سوق العمل المصرفي حالياً ومستقبلاً، بعد حدوث التغير الاقتصادي واتجاهه نحو الانفتاح واقتصاديات السوق.

3-أهداف البحث

تهدف البحث الى قياس اثر الحوكمة المصرفية بمبادئها في تحسين الأداء المصرفي من خلال مؤشراتها، وبعبارة أدق فأنها تهدف الى :-

أ- تحديد مدى تبني المصارف عينة البحث لمبادئ الحوكمة المصرفية ومدى التباين في ذلك .

ب- تحديد مستوى الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث والتباين في تحقيق مؤشراتته .

د-اختبار علاقة التأثير والارتباط بين الحوكمة المصرفية ومبادئها والأداء المصرفي بمؤشراتها.

4-فرضيات البحث :

الفرضيه الرئيسية الاولى:

ترتبط معايير الحوكمة المصرفية بعلاقة ارتباطية معنوية احصائياً مع الاداء كليا وعلى مستوى الابعاد)

الفرضيه الرئيسية الثانية:

تؤثر معايير الحوكمة المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد فرضيات النموذج الكمي

الفرضيه الرئيسية الثالثة:

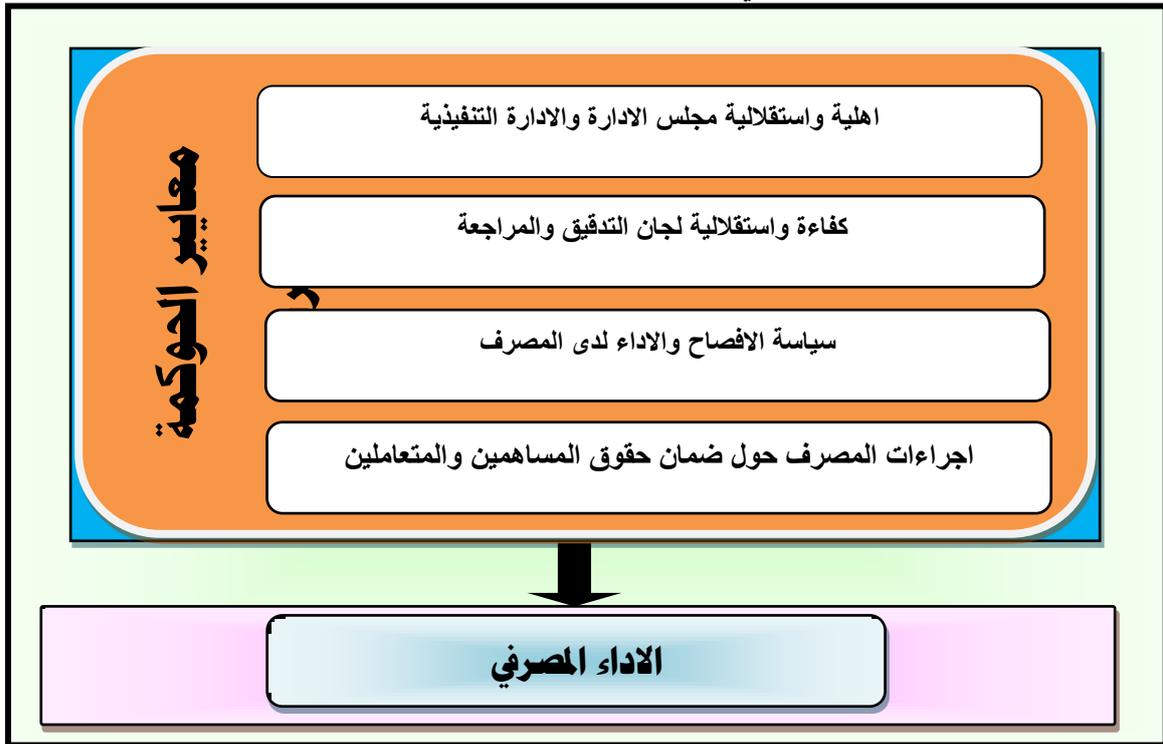
ترتبط معايير الحوكمة المصرفية بعلاقة ارتباطية معنويه احصائياً مع الاداء كليا وعلى مستوى الابعاد)
الفرضيه الرئيسية الرابعة:

تؤثر معايير الحوكمة المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد
5- انموذج البحث الفرضي

يتضمن انموذج البحث الفرضي نوعين من المتغيرات وكما يلي :

(1) المتغير المستقل : معايير الحوكمة المصرفية، ويتمثل بأربعة ابعاد هي : (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة، سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف، اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين).

(2) المتغير المعتمد: الاداء المصرفي



الشكل (1) انموذج البحث الفرضي

الفصل الأول

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للحوكمة المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية:

حظي مفهوم الحوكمة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة حتى أصبح تحسينها موجوداً في أعلى جداول الأعمال في الدول المختلفة، وكذلك الأمر مع مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية، والحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance) ، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة



محاولات لتعريب هذا المصطلح، إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبيراً عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الحاكمة، الحوكمة، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات.

فقد عرفت لجنة بازل بأنها "الطريقة التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين". (Dan & Andar , 2011:220)، من جانب آخر ينظر إلى الحوكمة المصرفية على أنها "الالية التي من خلالها يتأكد المساهمون ان المدراء سوف يعملون لمصلحتهم" (Andra & Mircea , 2010:137) ، و ينظر آخرون إلى الحوكمة المصرفية على انها "مجموعة من الممارسات والقواعد التي تؤثر في القرارات التي يتخذها المدراء عندما يكون هناك فصل بين الملكية والادارة". (Antwi & Binfor , 2013:161)

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف الحوكمة في القطاع المصرفي بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات والممارسات السليمة التي تعمل على تخفيض آثار تضارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خلال إحكام السيطرة على إدارة المصرف ومراقبة عملها وإدارة مخاطرها بما يؤدي إلى تطوير الأداء بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وأفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي وتحقيق مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية.

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة المصرفية:

تحتل حوكمة المصارف أهمية كبيرة لدى كثير من الماليين والمحليلين والمراقبين من خارج المصرف أو من داخله وكذلك كثير من المهتمين وأصحاب المصالح، وذلك لطبيعة العمل المصرفي والمخاطر المحيطة به، إذ إن الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي تتطلب تبني رؤية أوسع وأعمق لحوكمة المصارف من المؤسسات الأخرى وذلك لحماية حقوق وأموال المودعين إلى جانب حقوق المساهمين، إذ تتميز المصارف بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وهذا يقتضي وجود نظام حوكمة واضح وجيد يسهم في توضيح حقوق كل الأطراف المعنية وواجباتها. (خوني وفكرون، 2012:6-7)

وتظهر أهمية حوكمة المصارف من خلال النقاط الآتية :

1- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق أنشطة المصرف وتنفيذها في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية. (عباري وخوالد، 2012: 10)

3- يؤدي تطبيق الحوكمة الى تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية ومساعدة المصارف على الحصول على تمويل، ومن ثم توليد أرباح مما يؤدي إلى خلق فرص عمل كثيرة وهذا الأمر له مردود ايجابي على الاقتصاد القومي.

(AL Dheenai & AL Thamer, 2008:129)

4- تحمي الحوكمة حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الاقلية من حملة الاسهم ، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في إدارة المصرف وعملياتها اضافة لحقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم . (Pituwan ,)

(2012 : 3



- 5- زيادة كفاءة تخصيص الموارد وهذا يأتي من خلال توافر هياكل إدارية مع ضرورة وجود رقابة فعالة لحماية موارد المصرف وخلق جو تنافسي له. (الشمري، 2012: 8)
- 6- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً ومحاسبياً. (الفتلاوي، 2011: 80)
- 8 - يوفر نظام الحوكمة في المصارف متطلبات استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وقدرتهم في السيطرة على تصرفات المساهمين المسيطرين (الكبار). (خضير، 2009: 44)
- 9- إن الحوكمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل الرقابة الداخلية للمصرف وينظر إليه على أنه مرحلة من مراحل تطورها، ويكون ذلك عن طريق كفاءة استغلال الموارد وتعظيم قيمة المصرف ومركزها التنافسي في السوق المالية، وتعزيز سمعتها من خلال بناء الثقة في أوساط العاملين بما يمكنها من جذب الخبرات والكفاءات البشرية الجيدة. (الياسري، 2010: 118)
- المطلب الثالث: خصائص الحوكمة المصرفية:** (الغانمي، 2009: 26)، (السيسي، 2011: 95) (الفتلاوي، 2011: 85)

أ- الشفافية والإفصاح

بموجب هذا المبدأ يتم توصيل المعلومات الواضحة والصحيحة والكاملة إلى جميع اصحاب المصالح بالمصرف مما يتيح المجال لأعداد وتحليل لعمليات المصرف في أدوات الإفصاح مثل التقارير المالية وتقارير المتابعة وغيرها، حيث تؤمن هذه الخاصية النزاهة والعدالة والثقة في إجراءات إدارة المصرف وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات فيها، أي إن المصرف يلتزم بالتوقيت المناسب وبالدفقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات المهمة المتعلقة بهيكل الملكية والمركز المالي وبأداء المصرف وحوكمة المصارف عن طريق قنوات اتصال معينة يمكن الوصول إليها من قبل جميع الأطراف.

ب- المساءلة

تؤمن هذه الخاصية محاسبة الذين يتخذون القرارات في المصرف أو الذين ينفذون الأعمال عن نتائج قراراتهم واعمالهم وكذلك عليهم ان يسوّغوا أفعالهم وسياساتهم وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية والمساءلة تدعم كل منهما الأخرى، فالشفافية تعزز المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة وتعزز المساءلة والشفافية عن طريق توفير حافز لضمان نشر أعمالهم بأكمل وجه .

ج- المسؤولية

ترتبط المسؤولية بقاعدة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الإدارة أو القيام بإجراءات تصحيحية، وتساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالمصرف بطريقة أفضل لان نظام المسؤولية حول الأداء الفعال يولد قيمة متزايدة للمساهمين، وقد حدد بنك (Credit Lyonnais S,A) المسؤولية بالشفافية والعدالة في التعاملات بالأسهم من أعضاء مجلس الإدارة، وبالتصرف بشكل فعال مع الافراد الذين يتجاوزون حدودهم، وجود الكفاية والفاعلية لمجلس الإدارة، وضع آليات تسمح بعقاب أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

د- العدالة والإنصاف

العدالة بشكل عام هي تعبير عن حيادية المسؤولين في المصرف عند قيامهم بتأدية أعمالهم واتخاذ القرارات اللازمة أما الإنصاف فهو احترام حقوق اصحاب المصالح كافة من خلال المساواة وعدم التحيز أو إخفاء بيانات لصالح فئة من الفئات.

هـ - الاستقلالية

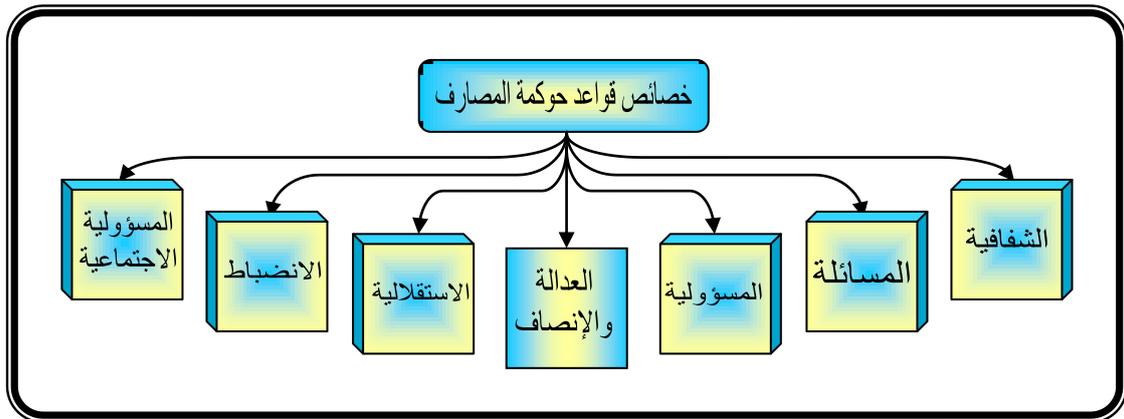
الغالبية العظمى لأعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مستقلين في كل من الظاهر والواقع حتى يمكنهم القيام بمسؤولياتهم.

و - الانضباط

يتم الانضباط عن طريق التشريعات والقوانين والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات وكذلك من خلال اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

ز - المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية هي التزام ذاتي والالتزام قانوني، وعلى الإدارة عند وضع استراتيجيتها ان تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المسؤولية الاستثمارية لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وحماية البيئة وتحقيق رضا الزبائن يعزز من مكانة المصرف في المجتمع، والشكل في ادناه يوضح خصائص الحوكمة المصرفية:



شكل (2) خصائص الحوكمة المصرفية.

المصدر: (الغانمي، 2009: 25)

المطلب الثالث:- محددات الحوكمة المصرفية:

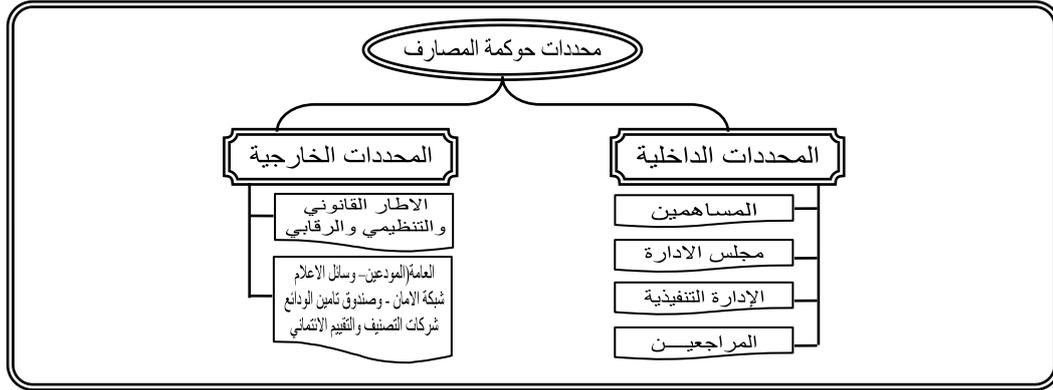
هناك اتفاق شبه تام على وجود مجموعتين من المحددات (المحددات الداخلية، والمحددات الخارجية) لحوكمة المصارف، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، وعليه سيتم توضيح هذه المحددات على النحو الآتي:

أولاً:- المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، (فاضل، 2016: 57) وتشمل المحددات الداخلية ما يأتي: (عياري وخوالد، 2012: 9)



- 1- حملة الأسهم: لحملة الأسهم أثر مهم في مراقبة أداء المصرف بصفة عامة، إذ بإمكانهم التأثير في تحديد توجهات المصرف.
 - 2- مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المصرف.
 - 3- الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، وعليهم أن يتعاملوا على وفق أخلاقيات المهنة.
 - 4 المراجعون الداخليون: أصبح للمراجعين أثر مهم في تقييم عملية إدارة المخاطر.
- ثانياً- المحددات الخارجية:**
- تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله الشركات والمصارف وقد يختلف من دولة إلى أخرى والذي يشمل (أبو حمام، 2009: 29):
- 1- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يُعد وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمراً مهماً وحيوياً في الوقت نفسه، هذا فضلاً عن الفاعلية الرقابية للبنك المركزي.
 - 2- دور العامة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثير أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:
- أ- المودعون: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي من خلال قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.
 - ب- شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع: يُعد التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان.
 - ج- وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات، ورفع كفاءة رأس المال البشري، ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، فضلاً عن تأثيرهم في الرأي العام.
 - د- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، إذ تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم إنَّ توافر هذه الخدمة من شأنه أن يسهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.
 - هـ- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية ومراقبي الامتثال للتحقق من دقة البيانات وسلامتها التي ينشرها المصرف.
- ج- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعية المراجعين والمحاسبين والتزام اعضائها بالنواحي المهنية والاخلاقية والتي تضمن عمل المصارف بكفاءة. الشكل (3) يوضح محددات الحوكمة المصرفية .



شكل (3) محددات الحوكمة المصرفية المصدر:- الشكل من إعداد الباحثة

المطلب السادس:- مبادئ الحوكمة الصادرة من لجنة بازل:

أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بموجب قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأية صفة قانونية أو إلزامية على الرغم من أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لتشجيع الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير، والاستفادة من هذه الممارسات. (المالكي، 2013: 42)، تتمثل مبادئ لجنة بازل بما يأتي: (اباطة، 2010: 720-721)

المبدأ الأول: أهلية أعضاء مجلس الإدارة وقدراتهم ومسئولياتهم:

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمراكزهم، وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالمصرف وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وان يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على اداء واجبهم على اكمل وجه تجاه المصرف .

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في مراقبة الأهداف الاستراتيجية للمصرف وقيمه:

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومعايير العمل آخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، و يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للمصرف، وتمتع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية .

المبدأ الثالث: حدود المسؤولية والمساءلة:

يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين، وأن يتم وضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع: ضمان الإشراف والمراقبة من قبل الإدارة العليا:



يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولون بالمصرف المهارات الضرورية لإدارة أعمال المصرف، وأن تتم أنشطة المصرف وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة على وفق نظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: وظائف مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية:

يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية للحوكمة المصرفية، وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختيار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء المصرف، والإدارة العليا للمصارف يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة المصرف في الأجل الطويل.

المبدأ السادس: أجور مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ومكافآتهم :

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف المصرف في الأجل الطويل.

المبدأ السابع: شفافية الحوكمة:

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فانه من الصعب للمساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الاخرين في السوق ان يراقب وبشكل صحيح وفعال اداء ادارة المصرف في ظل نقص الشفافية .

المبدأ الثامن: معرفة الهيكل التشغيلي للمصرف:

يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل في إطارها، ويمكن أن يتعرض المصرف لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة يوفرها المصرف لممارسة أنشطة غير شرعية، مما يعرض سمعة المصرف للخطر.

المطلب الثامن: دور البنك المركزي العراقي في دعم التطبيق السليم للحوكمة المصرفية:

تؤدي البنوك المركزية دورا أساسيا على تفعيل الحوكمة وإرسائها على مستوى المصارف، وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية، لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتقوية استقرارها المالي والإداري،(عيازي وخوالد،2012:11) وفيما يلي اهم الجهود المبذولة في ارساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي :

1- قيام البنك المركزي العراقي بإصدار توجيهات لوضع سياسة حوكمة خاصة على القطاع المصرفي العراقي تتماشى مع المعايير الاقليمية والدولية وتتص على تحديد مسؤوليات مجلس الادارة والمدير التنفيذي واستقلاليتهم، والتأكيد على خبراتهم ومؤهلاتهم .



2- بخصوص حملة الأسهم نصت المادة (64) من قانون الشركات رقم (21) المعدل لا يجوز لحملة الاسهم في الشركات المساهمة بنقل ملكية الأسهم الى مساهمين آخرين او الى الغير الا بعد مرور سنة واحدة على الاقل من تاريخ تأسيس المصرف و لا يجوز نقل ملكية اسهمهم اذا كانت مرهونة او محجوزة .
3- في مجال ممارسة حقوق التصويت لكافة حملة الأسهم على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة للشركة فقد نصت المادة (97) من قانون الشركات على ان يكون لكل مساهم في الشركة عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يمتلكها، ويكون التصويت علنيا الا في المسائل الخاصة بانتخاب او اقالة رئيس مجلس الادارة .

4- وبخصوص الإفصاح والشفافية فقد نصت الفقرة اولا من المادة (134) من القانون نفسة على تضمين تقرير مجلس الإدارة بالبيانات التفصيلية حول نشاط المصرف، ولاسيما العقود المهمة التي ابرمها المصرف، والأعمال التي حققت أرباح لمن يملكون 10 % او اكثر من اسهم المصرف.

5- بخصوص حقوق أصحاب المصلحة الآخرين في المصرف (الدائنين والمستثمرين) فقد نصت الفقرة (3) من المادة (4) للقانون نفسة بشأن حقوق الدائنين في المصرف حيث اكدت على عدم جواز ممارسة سلطة التصويت او إيه سلطات اخرى من قبل مالكي راس مال المصرف وبالشكل الذي يؤدي الى قيام المصرف بأعمال من شأنها تعريض حقوق الدائنين للخطر نتيجة سحب راس مال المصرف او نقل موجوداتها عندما يكون هناك اعسار وشيك الوقوع .

6- اما بخصوص مراقب الحسابات فقد نصت المادة (137) من القانون بتعيين مراقب الحسابات وتحديد اجوره من قبل الهيئة العامة في الشركات المساهمة ومسائلته عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيفا عن الشركة في المراقبة وتدقيق حساباتها، و اكد القانون على اهمية توافر المؤهلات العلمية والخبرات المهنية لمراقب الحسابات، و اكد ايضا دليل التدقيق رقم (3) بانه يجب على مراقب الحسابات ان يكون مستقيما ونزيها ومخلصا في اداء عمله المهني وان يكون عادلا ومستقلا.

7- اما بخصوص مجلس الادارة فقد تناول قانون الشركات الفقرة (3) من المادة (106) مدة العضوية في مجلس الادارة وتحددت بمدة (4) سنوات من تاريخ اول اجتماع له وتكون المدة قابلة للتجديد بعد التقييم، بينما الفقرة اولا من المادة (110) لا يجوز للشخص ان يكون عضوا في مجالس الادارة لأكثر من ست مصارف في نفس الوقت ولكن يمكن ان يتولى رئاسة مجلس ادارة مصرف واحد او مصرفين، و ان الفقرة (2) من المادة (110) لا يجوز لرئيس او عضو مجلس الادارة ان يكون رئيسا او عضوا في مجلس ادارة مصرف اخرى يمارس نشاطا مماثلا الا اذا حصل على ترخيص بذلك من الهيئة العامة ، بينما الفقرة (2) من المادة (119) لا يسمح لرئيس مجلس الادارة او لاحد اعضاء المجلس الادلاء بصوته او المشاركة في امر ما تكون له فيه مصلحة مباشرة او غير مباشرة من دون الكشف عن ذلك والتصريح بطبيعة ومدى هذه المصلحة للأعضاء الآخرين غير المستفيدين والحصول على موافقة اغليبيتهم.

8 - نصت المادة 4 (الفقرة 3) من قانون البنك المركزي 56 لسنة 2004 على صلاحيات تنظيمية للبنك المركزي العراقي وفي كانون الثاني 2011 تم اصدار سلسلة من لوائح الحيطة المتضمنة قواعد اساسية للنظم والرقابة التحوطية والخاصة بترخيص المصارف والتصفية و الاندماجات وتصنيف الائتمان



والانكشافات الكبيرة واستثمار المصارف من داخل وخارج العراق وكفاية راس المال والسيولة وإدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وإدارة مخاطر اسعار الفائدة والصرف الاجنبي والحكم الرشيد.

9- حتى يستطيع العراق تبني معايير لجنة بازل الاولى والثانية ، قام البنك المركزي بإدخال النظم الاحترازية لاسيما نسبة الملاءة ونسبة السيولة، وفيما يخص الاولى حدد البنك المركزي نسبة كفاية راس المال ب 12% للمصارف الخاصة و15% للمصارف الحكومية ،وهو قريبة لنسبة بازل، واصدار توجيهاتها لرفع رؤوس اموال المصارف لتطبيق معايير بازل 2 فضلا عن ذلك وجه المصارف الى كيفية حساب كفاية راس المال وتصنيف الاصول ذات المخاطرة الى مستويات، والزم المصارف بضرورة الاحتفاظ بنسبة 25_30 % كسيولة قصيرة الاجل سريعة التحويل الى نقدية لضمان قدرة المصارف على سداد ما عليها من التزامات في مواعيدها المحددة وتجنب حالات العسر المالي التي تؤدي الى حالات العسر المالي على وفق المادة 17 الفقرة 1 من قانون المصارف.

10- حدد البنك المركزي نسبة الحد الادنى بين الاصول والخصوم المستحقة خلال مدة اسبوع وهي 30 % وعلى المصارف تزويد البنك المركزي حول توقعات السيولة لديها لمدة شهر على اساس يومي.

11- شملت اللوائح في المادة الرابعة ايضا الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات على ان تكون لكل مصرف لجنة مراجعة داخلية لمجلس الادارة لغرض تقييم ومراجعتها القوائم المالية.

13- اقرار البنك المركزي بان تكون لكل مصرف ملفات ائتمانية تتضمن معلومات عن هوية العملاء والمعلومات المالية ودراسة جدوى مشاريعهم واية وثائق تتحقق من مخاطرهم.

18- اتخاذ الاجراءات لإعادة هيكلة المصارف الحكومية لكونها تستحوذ على 90% من حجم العمل وتملك حوالي 48% من الفروع وتستحوذ على اكثر من 70% من الودائع.

19- استحداث وظيفة مراقب الامتثال في الهيكل التنظيمي للمصارف ليكون المسؤول عن مدى التزام المصرف بالقواعد والتعليمات المصرفية سواء كانت صادرة محليا او دوليا ثم يقوم برفع تقريره لمجلس ادارة الصرف ثم يطلع عليه البنك المركزي ،(المادة 17 فقرة 2 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 64).

20- اصدار قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 والذي تضمن (102) مادة لتنظيم العمل المصرفي وابرز نصوصه المادة (22) التي منحتة الاستقلالية ليكون بعيد عن التأثيرات السياسية في سياساته وقراراته لاسيما انه لم يعد الرافعة المالية لسد عجز موازنة الدولة والتعرض باحتياطياته، وكذلك المادة 4 الخاصة بإجراءات الرقابة المصرفية والصلاحيات الممنوحة لة بإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية والميدانية وطلب المعلومات والزام المصارف بذلك، و نصت المادة على الانفتاح المالي على السوق المصرفية الاقليمية والدولية والسماح بفتح فروع الاجنبية في العراق والمشاركة في رؤوس اموال المصارف والاستثمار في اسهمها المدرجة في السوق المالية.

21- اصدار العديد من اللوائح والتوجيهات التي تقع ضمن متطلبات الحيطة سواء صادرة من البنك المركزي او من اللجان الرقابية والإقليمية والدولية وهذا ما تضمنه المادة 4 الفقرة 3 وهي تقع ضمن



الصلاحيات التنظيمية ، وتم اصدار لوائح الحيطة عام 2011 تحتوي قواعد أساسية للنظم والرقابة الخاصة سواء تعلق ذلك بالرخصة والاندماج وتصنيف الائتمان والأنكشافات الكبيرة والاستثمار في الداخل والخارج وكفاية راس المال والسيولة وادارة الخاطر متمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل.

22-الزام المصارف بتشكيل لجنة الحوكمة في كل مصرف يرئسها رئيس من مجلس الادارة واعضاء تتوفر فيهم الخبرة والمؤهل في تطبيق معايير الحوكمة لتسهيل تطبيق معايير الحوكمة والكشف عن نقاط الضعف والقوة ورفع التقرير الى مجلس الادارة لمناقشتها واتخاذ ما يلزم.

23-الغاء خطة الائتمان او السقوف الائتمانية ومنح المصارف الصلاحية في ذلك وتحرير سعر الفائدة الدائنة والمدينة لخلق المنافسة والمرونة بين المصارف.

24-العمل على تطبيق انظمة للرقابة المصرفية وبدء العراق بتطبيق نظام تقييم المصارف في سنة 2007 حيث يحتوي النموذج على ستة عناصر اساسية يتم على اساسها التقييم واتخاذ التدابير الوقائية للمصارف ، والمصارف التي تحصل على تقييم 4,5 يتم وضعها تحت الوصاية.

25- الموافقة من قبل السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي على تأسيس مؤسسات ساندة للقطاع المصرفي من قبل رابطة من المصارف عام 2004 وتضم 36 مصرفا متمثلة شركات التوسط للصيرفة وعددها 1680 شركة ، وشركة الوساطة لبيع وشراء الاوراق المالية والبالغ عددها 47 شركة وشركات الاستثمار المالي والبالغ عددها 9 شركات ، اضافة الى صندوق التقاعد الذي يبلغ موجوداته ما يعادل 3.8 مليون دولار ، فضلا عن شركة تقديم القروض قصيرة ومتوسطة الاجل البالغ عددها 2 شركة ، لتكون هذه الشركات معتمدة في تمثيلها امام الحكومة والبنك المركزي وهدفها تمثيل المصارف الخاصة داخل العراق وخارجة ونشر الوعي والثقافة المصرفي.

26-موافقة اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء واتاحت نسب المشاركة الاجنبية وبدون حدود للمصارف الاجنبية سواء لتأسيس كيان مصرفي تابع لها وتمتلك نسبة 95% كحد اقصي في راس مالها وتطرح 5% لغرض الاكتتاب الجمهور ونظم قانون المصارف 94 لسنة 2004 ضمن المادة 4 والمادة 22 دخول المصارف الاجنبية بعملية المشاركة مع المصارف الخاصة بهدف تطويرها وادخال التقنيات لها لتحسين ادائها ، وقد حصلت اكثر من 7 مشاركة بدء من عام 2005 في المصرف التجاري العراقي ، دار السلام ، الائتمان العراقي ، بغداد ، الاهلي العراقي، الخليج التجاري وتراوحت بين 5%-95% وكانت ابرز المصارف المشاركة،الوطني الكويتي ، قطر الوطني، ومؤسسة التمويل الدولي وغيرها.

و جازت الفقرة 9 من قانون المصارف العراقية للشخص الاجنبي امتلاك اسهم في مصرف عراقي قائم او جديد بموجب ذلك اعتمد البنك المركزي ضمن سياسته السماح للمصارف الاجنبية فتح فروع لها في العراق او المشاركة في رؤوس الاموال المصارف العراقية، او انشاء كيانات مصرفية تابعة للام في بلدانها، لغرض تطوير القطاع المصرفي العراقي.

27- تأسيس مركز للدراسات المصرفية استنادا لقانون رقم 39 لغام 1999 وتعديلاته يرتبط بمحافظ لبنك المركزي ويأخذ على عاتقه تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم وتطوير خياراتهم وتزويدهم



بالمعلومات المصرفية واعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات ويقوم المركز بالتنسيق مع مراكز دراسية خارج العراق لتوفير فرص التدريب والتأهيل.

28- تأسيس شركة اموال خدمات الصيرفة الالكترونية وهي شركة عراقية ذات مسؤولية محدودة تضم 14 مصرفا عراقيا خاصا كمساهمين ومستفيدين من خدمات الصيرفة والدفع الالكتروني واخذ دور الريادة في توفير تلك الخدمات للسوق المحلي العراقي بلغ رأسماله 180 مليون دينار عراقي و تعمل شركة اموال وفق ترخيص من قبل وزارة التجارة العراقية وموافقة البنك المركزي كمجهاز لخدمات الدفع الالكتروني للقطاع المصرفي والسوق العراقي.

29- الدخول مع البنك الدولي لأجراء تقييم عام للنظام المالي العراقي وذلك في عام 2011 لدراسة القوانين الخاصة بالبنك المركزي او المصارف للأعداد مسودة لتقييم والشروع بأحداث اصلاحات تنظيمية ورقابية.

30- الزام المصارف بتكوين ملفات تتضمن معلومات دقيقة عن العميل لتجنب المخاطر المرتبطة بها وخاصة مخاطرة الائتمان حيث تم اعداد لائحة ارشادية لتصنيف الائتمان الممنوح تحديد المخاطر المتعلقة بكل صنف من اصناف المخاطرة والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية لمواجهة مخاطر الائتمان.

31- اصدار قانون غسيل الاموال ذي الرقم 93 لسنة 2004 المعدل في عام 2015 للتحقق من عمليات غسيل الاموال واكتشافها واتخاذ الاجراءات حسب ما جاء بالقانون.

32- اصدار قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والذي تضمن 108 مادة لتنظيم العمل المصرفي والرقابة عليه وتحديد اسس العمل المصرفي ، و تضمنت المادة 2 لأغراض تنظيمية لهذا القانون للحفاظ على الثقة في النظام وحماية المودعين والحد من الجرائم المالية.

33- اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق من اوائل البلدان العربية المطبقة لهذا النظام، ويعمل البنك المركزي العراقي على نظام تقييم اكثر حداثة.

المبحث الثاني: الاداء المصرفي ومؤشرات قياسه

المطلب الاول:- مفهوم الأداء المصرفي:

ينظر إلى مفهوم الأداء بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب" (الكرخي، 2008: 31)، اما عملية تقييم الاداء تعد أسلوباً شاملاً يستخدم فيه جميع المدخلات من معلومات وبيانات، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال مدة زمنية معينة"، على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو "تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يسهم هذا التشخيص في بناء مخطط قرارات إدارة موجودات ومطلوبات المصرف وصياغتها" (قريشي، 2004 : 90).

ويتضح مما تقدم إن الأداء المصرفي يظهر مدى قدرة المصرف على استخدام الموارد المتاحة له الاستخدام الأمثل بالفاعلية والكفاءة المطلوبة لتحقيق الاهداف المخطط لها والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان والسعي الى الاستمرار وتحقيق النمو في السوق.

المطلب الثاني: اهداف عملية تقييم الاداء

ان عملية تقييم الأداء تتم في جميع المصارف لتحقيق غرضين رئيسيين يمكن توضيحهما بالمخطط الآتي:

تطويرية	تقييمية
1- تغذية عكسية عن الأداء	- قرارات المكافآت
2- توجه مستقبلي للأداء	- قرارات أستقطاب وتعيين العاملين
3- تشخيص الأحتياجات التدريبية والتطويرية	- تقييم نظام اختيار العاملين

شكل (4) أهداف تقييم الأداء

المصدر: (العامري والغالبي، 2007: 602)

تختلف عملية تقييم الأداء بحسب نوع المستفيدين من تقارير التقييم، إذ يركز المودعين مثلاً على مؤشرات السيولة ومدى ضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما إدارة المصرف تهتم بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار، ولكن بغض النظر عن الأهداف الخاصة للمستفيدين من هذه التقارير، هناك هدف عام لعملية تقييم الأداء، وهو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة الموضوعية أي مطابقة أهداف المصرف المتحققة مع الأهداف المرسومة (Mone & London, 2010:82)

وهناك بعض الأهداف الأخرى من وجهة نظر (Nelson & Quick, 2015:92) :

- 1- محاولة حصر المشاكل الإدارية والتنظيمية التي حدثت خلال مدة زمنية معينة داخل المصارف، إذ إن تحليل تقارير الاداء تكشف عن بعض الثغرات الإدارية والتنظيمية.
- 2- تشخيص مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف من خلال قياس إنتاجية كل قسم وتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه من أجل معرفة اسباب الانحرافات وتصحيحها وتلافي الوقوع فيها في المستقبل.
- 3- تفعيل الدور الرقابي على أداء عمل المصارف عن طريق المعلومات التي تقدمها تقارير الأداء، مما يتيح للقائمين على المصرف ومتخذي القرار التحقق من كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة بأتم وجه، وتحقيق أكبر العوائد الممكنة وبأقل تكلفة ممكنة في ظل تلك الموارد.
- 4- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عبر تقارير تقييم الاداء في المصارف يساهم مساهمة فاعلة في التحديث المستمر والدوري لمجمل البيانات والاحصاءات والتي تساعد بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن اداء المصرف، وتساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين انماط الاداء وزيادة فاعليتها.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المصرفي:

تعد النسب المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم الأداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء للمصارف ، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها، (الموسوي ومحمد، 2012: 218)،

سيتم التطرق الى ابرز النسب المستخدمة في قياس تقييم الاداء المصرفي وندرج منها الاتي:

1- نسب الربحية :

يعد الربح الهدف الرئيس للمصرف ، والذي يسعى لتحقيقه دائماً، والربح هو الفائض من الأموال المتحققة نتيجة استغلال الأموال المتاحة للمصرف في عمليات مصرفية كالائتمان والاستثمارات وإدارة محفظة الأوراق المالية، وكلما زادت ربحية المصرف كلما كان ذلك يمثل مؤشراً لاستخدام موارد المصرف بكفاءة وفعالية من قبل إدارة المصرف، وتبقى العلاقة الطردية ما بين الربحية وجذب المستثمرين والمودعين، بمعنى كلما كانت الربحية مرتفعة تعد عاملاً مهماً من عوامل جذب المودعين المستثمرين، (189 : Sehrish & et,al, 2012) وقد برزت عدة نسب لتقييم الربحية المصرفية و موضحة في الجدول (1) .

جدول (1) نسب الربحية

ت	النسبة	المعادلة	شرح النسبة
1	معدل العائد على الموجودات ROA	صافي الدخل أجمالي الموجودات	تقيس هذه النسبة فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية. (Gitman,2009:68)
2	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل حق الملكية	تشير هذه النسبة الى ما يحصل عليه المالكين نتيجة استثمار أموالهم في نشاطات المصرف ، ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة. (محمد، 2008: 64)

2-نسب السيولة :

يراد بالسيولة المصرفية هو الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (الغالبى، 2016: 102) وتأسيساً على ما تقدم يمكن احتسابها بمجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و موضحة في الجدول (2) .

جدول (2) نسب السيولة

التسلسل	النسبة	المعادلة	شرح النسبة
1	نسبة الرصيد النقدي	النقدية الودائع + الالتزامات الآخري	تظهر النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية الواجبة السداد في مواعيدها من الارصدة النقدية المتاحة لديه، وعلى إدارة المصرف تجنب ارتفاع هذه النسبة أو انخفاضها بشكل كبير لأن في حالة الارتفاع تنعكس سلباً على العوائد التي يحققها المصرف كونه يؤدي الى عدم استغلال الاموال المتاحة للمصرف في استثمارات تحقق الربح للمصرف، أما في حالة الانخفاض فتعرض المصرف الى مشاكل في السيولة، (أبو حمد، 2005: 239)
2	نسبة التداول	الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة	تعد من أكثر النسب دقة من حيث الحكم على درجة السيولة وتعتبر مقياساً لمقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وان ارتفاع هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته. (يوسف ، 2012: 95)

3-نسب كفاية رأس المال

عرفت بأنها النسبة التي تهدف الى وضع الحدود في العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية، وطبقاً لمعايير لجنة بازل فإن حدود نسبة ملاءة رأس المال 12%، على أساس ذلك حدد قانون المصارف العراقية لسنة 2004 نسبة الملاءة 12%، لكن مقررات البنك المركزي حددت النسبة 15% والسبب في زيادة النسبة الانفة الذكر عن الحد المطلوب دولياً لتحقيق معدلات أمان عالية للمصارف، والجدير بالذكر أن البنك المركزي يطبق هذه الحدود لنسبة الكفاية على المصارف الاهلية دون الحكومية بحجة أن المصارف الحكومية تضمنها من قبل الدولة (جواد، 2012: 12). جدول (3) نسب كفاية رأس المال

التسلسل	النسبة	المعادلة	شرح النسبة
2	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات	رأس المال الممتلك أجمالي الاستثمارات	تشير النسبة الى مدى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمكونات محفظة الأوراق المالية ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (الجليجاي، 2010: 105)
3	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع	رأس المال الممتلك أجمالي الودائع	تظهر النسبة مدى اعتماد المصرف على حق الملكية بوصفها مصدراً من مصادر التمويل، وتبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تسديد الودائع من الأموال المملوكة له، وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين. (الزبيدي، 2011: 73)

4-نسب التوظيف

تسعى المصارف إلى توظيف أموالها في مجالات تحقيق إيرادات مناسبة وأن ارتفاع المؤشر التوظيف في المصارف تظهر قدرة وكفاءة المصرف على توظيف ما توافر لديه من موارد مالية في مجالات تحقيق الإيرادات (النعمي، 2005: 24)، إذ أن استثمار الاموال أفضل من تركها في الخزينة، و أن استثمار الاموال في القروض أفضل من استثمارها في الأوراق المالية لما تحققه من ارباح أعلى مما تحققه الأوراق

المالية، لذا يصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملاءمة استخدام أو توظيف الاموال(الدليمي،2009: 124) . وتقاس بعدة نسب موضحة في الجدول (4)

جدول (4) نسب التوظيف

التسلسل	النسبة	المعادلة	شرح النسبة
1	الاستثمارات الى الودائع	الاستثمارات الودائع	تظهر هذه النسبة قياساً كفاءة المصرف وقدرته على توظيف الودائع في جميع الأنواع من الاستثمارات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في توظيف ودائع المصرف وتحقيق الأرباح وأن أهمية هذه النسبة تكون في العائد المتوقع الذي يدفع بشكل فوائد وأرباح (جواد،2012: 9)
2	الاستثمارات الى اجمالي الموجودات	الاستثمارات اجمالي الموجودات	تقوم فكرة هذا المؤشر على قياس قابلية المصرف التجاري على توظيف الموجودات الكلية نحو الاستثمارات المربحة أو المجدية، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الاستثمارات على مجموع الموجودات، وان النسبة المرتفعة تدل على أن المصرف يتجه إلى الربحية أما إذا كانت هذه النسبة ضعيفة أو كلما انحدرت نحو النسب الأقل سوف تدل على أن المصرف يتجه نحو الاحتفاظ بالسيولة المالية العالية.(عبود،2013: 106)
3	الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع	الائتمان النقدي اجمالي الودائع	لغرض تقييم درجة نشاط المصرف في توظيف مصادر التمويل الرئيسية وقياسها يتم اعتماد العلاقة بين الائتمان النقدي ومجموع الحسابات الجارية والودائع، نظراً لكون الحسابات الجارية والودائع تمثل أكبر بند في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي، وهذا أمر طبيعي في جميع المصارف إذ تعتمد هذه المصارف عليها اعتماداً كبيراً بوصفها مصدراً رئيساً مهماً من مصادر الحصول على الأموال، والجانب الأساسي في هذا المؤشر هو التأكيد على النشاط المالي المتخصص للمصارف التجارية والمتمثل بالنشاط الائتماني الذي يميزها عن نشاط المؤسسات المالية الأخرى.(الجزراوي، 2010: 16)

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

يتخصص هذا الفصل في بناء المقاييس والنماذج واختبار الفرضيات المنبثقة من نموذج البحث الفرضي ويكون هذا الاختبار عن طريق تقسيم مضمون هذا الفصل على خمسة مباحث، يتناول الأول اختبار صدق مقاييس البحث وبناء نماذجها اما المبحث الثاني فيختص بالتحليل الوصفي لاستجابات افراد العينة، ثم يتناول المبحث الثالث تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث، فيما ينصب المبحث الرابع في تحليل علاقات الأثر بين تلك المتغيرات، ويختص المبحث الخامس بتحليل علاقات التأثير غير المباشرة.

المبحث الاول : اختبار المقاييس وبناء النماذج

من اجل بناء النماذج وتهيئتها لاجراء التحليل الاحصائي كان من الضروري التحقق من مجموعة من الاختبارات الاحصائية للبيانات (التأكد من الصدق الظاهري، الثبات، خطية العلاقة، خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، التحليل العاملي التوكيدي) وكالاتي :

اولا /الصدق الظاهري :

تم اختبار الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة فقد تم عرض استمارة الاستبيان ابتداء على عينة من الخبراء والمحكمين (الملحق)، وطلبت منهم الباحثة ابداء الملاحظات والاراء حول مدى ملائمة الفقرات للابعاد



التي تمثلها ومدى وضوح هذه الفقرات ودقتها وتعديل وإضافة أو حذف الفقرات الجديدة من وجهة نظرهم، وتم الأخذ بنظر الاعتبار هذه التعديلات لتصبح الاستبانة حسب ماموضح في الملحق (1)، وتشير العديد من الدراسات والأبحاث الى ان اتفاق (80%) من المحكمين يعد كافيا لاجراء التعديلات المطلوبة من قبلهم واعتماد الاستمارة، ومن خلال الملاحظات تم إجراء التعديلات والإضافات .
ثانيا /ثبات صدق الاستبانة :

تحقق الباحثة من صدق الاتساق الداخلي ومدى ثبات الاستبانة حيث استخدم معامل (الفا كرونباخ)، ويشير الجدول (24) الى معاملات (Crobach Alpha) لاستمارة الاستبيان حيث اتضح ان معامل الثبات العام للاستبانة مرتفع بلغت قيمته (0.937)، وتراوحت قيم المعاملات لمحاور الاستبانة وابعادها بين (0.814-0.973) وهذا يشير الى ان الاستبانة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية ، ومقبولة من الثبات ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في اجراء التطبيق والتحليل الميداني.

الجدول (5) ثبات مقياس البحث

المتغير	أبعاد أداة القياس	الرمز	عدد لفقرات	قيمة معامل الثبات
معايير الحوكمة المصرفية	اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية	X	34	0.977
	كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	x1	12	0.832
	سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف	x2	6	0.973
	اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	x3	6	0.935
		x4	10	0.961
الأداء		Y1	10	0.946
	الاستبانة بشكل عام			0.937

• تم استبعاد فقرة من بعد معايير الحوكمة و فقرتين من بعد المخاطرة لعدم تحقيقها القيمة المطلوبة لمعامل الثبات .

رابعا / اختبار التوزيع الطبيعي :

من اجل اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي، تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باعتماد قيمتي معاملي التقطح والالتواء (*skewness & kurtosis*)، وتشير اغلب الدراسات الى ان القيم المقبولة تكون بين (-2,+2) (*Raziyeh. & Babak, 2015*) بعض الدراسات تشير الى ان القيم المقبولة تكون بين (-1.96,+1.96) واعتمادا على حجم العينة ومستوى المعنوية، وكلما اقتربت القيم من الصفر كان ذلك جيدا ومن هنا كانت النتائج كالآتي:

1) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير معايير الحوكمة المصرفية

يشير الجدول (6) الى مؤشرات اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير معايير الحوكمة المصرفية الذي يتكون من (34) فقرة توزعت بين اربعة ابعاد، ويتضح بان القيم تقع ضمن الحدود المقبولة لاختبار التوزيع



الطبيعي بالاعتماد على قيم كل من (skew) و (kurtosis)، التي كانت ضمن الحدود المقبولة، ومن هنا فان البيانات تتوزع طبيعياً ، وعليه يمكن اعتمادها في اجراء التحليل الاحصائي.

جدول (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات لمتغيرات معايير الحوكمة المصرفية

Variable	min	max	Skew	c.r.	Kurtosis	c.r.
q1	2.000	5.000	-.251	-1.065	-1.029	-2.183
q2	2.000	5.000	-.302	-1.283	-.659	-1.398
q3	1.000	5.000	-.185	-.785	-1.031	-2.187
q4	2.000	5.000	-.326	-1.382	-.738	-1.567
q5	1.000	5.000	-.150	-.637	-.967	-2.050
q6	2.000	5.000	-.205	-.871	-1.119	-2.374
q7	1.000	5.000	-.123	-.524	-.989	-2.097
q8	1.000	5.000	-.070	-.296	-.943	-2.001
q9	2.000	5.000	-.098	-.418	-1.134	-2.405
q10	2.000	5.000	-.111	-.472	-1.109	-2.352
q11	2.000	5.000	.026	.108	-1.150	-2.439
q12	2.000	5.000	-.144	-.612	-1.141	-2.420
q13	2.000	5.000	-.074	-.314	-1.111	-2.357
q14	2.000	5.000	-.139	-.591	-1.156	-2.452
q15	2.000	5.000	-.129	-.549	-1.144	-2.426
q16	2.000	5.000	-.210	-.890	-1.065	-2.259
q17	2.000	5.000	-.129	-.549	-1.144	-2.426
q18	2.000	5.000	-.254	-1.080	-.987	-2.093
q19	1.000	5.000	-.270	-1.144	-.838	-1.778
q20	2.000	5.000	-.192	-.813	-1.151	-2.441
q21	2.000	5.000	-.188	-.796	-.820	-1.740
q22	2.000	5.000	-.156	-.663	-1.045	-2.216
q23	2.000	5.000	-.184	-.779	-1.096	-2.325
q24	2.000	5.000	-.229	-.973	-1.061	-2.251
q25	2.000	5.000	-.167	-.709	-1.171	-2.485
q26	2.000	5.000	-.105	-.444	-1.160	-2.462
q27	2.000	5.000	-.169	-.716	-1.057	-2.243
q28	2.000	5.000	-.274	-1.164	-1.019	-2.161
q29	2.000	5.000	-.161	-.685	-1.070	-2.271
q31	1.000	5.000	-.178	-.755	-1.097	-2.326
q30	2.000	5.000	-.086	-.364	-1.170	-2.483
q32	2.000	5.000	-.235	-.997	-1.038	-2.203
q33	2.000	5.000	-.223	-.948	-1.149	-2.438
q34	2.000	5.000	-.226	-.958	-1.141	-2.420
Multivariate					922.763	96.909

المصدر : مخرجات الحاسوب



(2) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الاداء

يشير الجدول (7) الى مؤشرات اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الاداء ،التي تكونت من (10) فقرة، ويتضح بان القيم تقع ضمن الحدود المقبولة لاختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على قيم كل من (skew) و(kurtosis) ، التي كانت ضمن الحدود المقبولة، ومن هنا فان البيانات تتوزع طبيعياً، وعليه يمكن اعتمادها في اجراء التحليل الاحصائي.

الجدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات لمتغير الاداء

Variable	min	Max	skew	c.r.	Kurtosis	c.r.
y10	2.000	5.000	-.099	-.421	-1.098	-2.328
y9	2.000	5.000	-.188	-.797	-1.164	-2.468
y8	2.000	5.000	-.108	-.459	-1.114	-2.363
y7	2.000	5.000	-.088	-.375	-1.083	-2.298
y6	2.000	5.000	-.142	-.603	-1.147	-2.433
y5	2.000	5.000	-.220	-.931	-1.120	-2.375
y4	2.000	5.000	-.200	-.850	-1.027	-2.180
y3	2.000	5.000	.222	.940	-1.070	-2.270
y2	2.000	5.000	-.157	-.664	-1.199	-2.544
y1	2.000	5.000	-.217	-.919	-1.088	-2.308
Multivariate					121.154	40.636

المصدر : مخرجات الحاسوب

خامسا / بناء نماذج المتغيرات

من اجل بناء نماذج متغيرات البحث فاننا سنقوم باستخدام اسلوب النمذجة للمعادلات الهيكلية (*SEM*) (*Structuural Equation Moduling*)، التي تستخدم في مجالات معرفية وتطبيقية مختلفة من علم النفس، التربية، الاجتماع، العلوم الادارية والتنظيمية، والعلوم، التمريض وغيرها ، و ان المعادلات البنائية تعطي تأكيدا ، وليس كشافا لاختبار العلاقات من منظور تشيبي، وهي تمكن الباحثة من معرفة مدى ملائمة البيانات لقياس ماوضعت من اجل قياسه من خلال اعتمادها على مؤشرات تسمى مؤشرات جودة المطابقة للبيانات والموضحة في الجدول (8)، و انها تعد من افضل الطرق الاحصائية التي تستخدم لتحليلات العوامل والنمذجة البنائية المتعددة (3: Hox & Becher, 2011).

ويتيح هذا التحليل الفرصة لتحديد واختبار صحة نماذج معينة للقياس الاحصائي البنائي ، التي تم بناؤها واختبارها بالاعتماد على اسس نظرية مسبقه (Hewit, et al. , 2004) وللحكم على مقبولية النموذج بالاعتماد على اغلب النسب ، وليس جميعها ، ويرفض النموذج في حالة ضعف المؤشرات، ويمكن اجراء التعديلات المطلوبة بالحذف او التعديل للفقرات عن طريق اجراءات التعديل (*Modification Indices*) (Byren, 2010 : 3).

الجدول (8) مؤشرات جودة المطابقة وشروطها

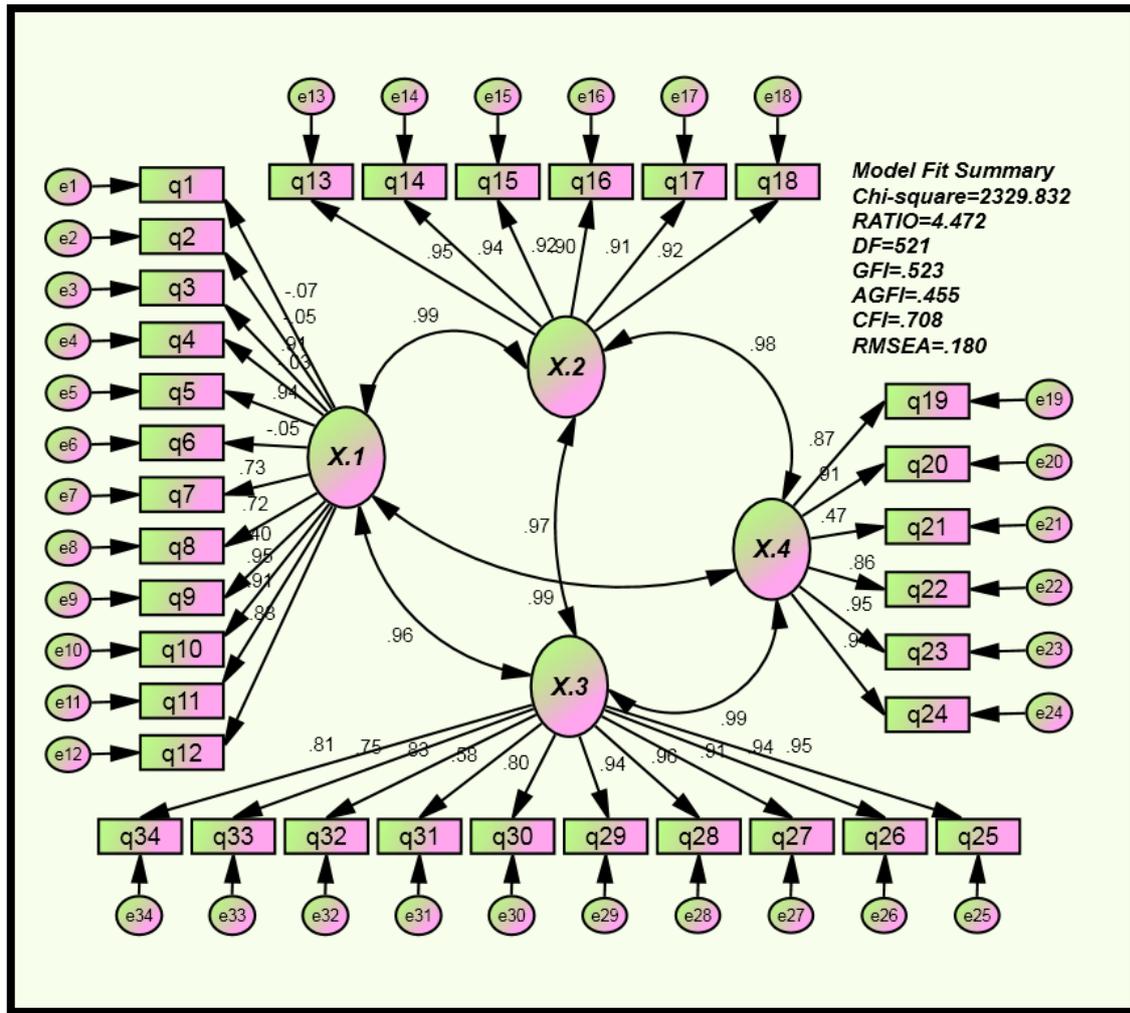
المؤشر	المدى المثالي للمؤشر	قيمة أفضل مطابقة
مربع كاي (Chi-squam3)	أن تكون (Chi-squam3) غير دالة القيمة المرتفعة تشير الى تطابق غير حسن	أن تكون (Chi-squam3) غير دالة والقيمة المنخفضة تشير الى تطابق حسن
نسبة قيمة Chi- (squam3/df)	اقل من 5 قبول وتطابق حسن	القيم المنخفضة تشير الى تطابق افضل
الصدق الزائف المتوقع (ECVI)	قيمة (ECVI) للنموذج الحالي اقل من قيمتها للنموذج المشبع	
جودة المطابقة (GFI)	(GFI > 0.90) تطابق أفضل	مطابقة تامة (GFI=1)
حسن المطابقة المصحح (AGFI)	(AGFI > 0.90) تطابق أفضل	مطابقة تامة (AGFI=1)
جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي	(RMSEA) (0.05-0.08)	تطابق افضل (RMSEA < 0.05)
جذر متوسط مربعات البؤي SRMR	(SRMR < 0.05) تطابق أفضل	مطابقة تامة (SRMR=0)
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	(NFI > 0.90) تطابق أفضل	مطابقة تامة (NFI=1)
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	(CFI > 0.95) تطابق أفضل	مطابقة تامة (CFI=1)
مؤشر توكر لويس (TLI)	(TLI > 0.95) تطابق أفضل	مطابقة تامة (TLI=1)
مؤشر المطابقة المتردد (IFI)	(IFI > 0.95) تطابق أفضل	مطابقة تامة (IFI=1)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- Daire H., Joseph C., Michael R. Mulle, Structural Equatio Modellig: Guidelies for Determiig Model Fit, Journal of Busiess Research Methods Volume 6 Issue 1,2008 .
- Betler, P.M.), Comparative Fit Idexes i Structural Models, Psychological Bulleti, 107 (2), 1990.
- Byre, B. M. Structural Equatio Modellig with AMOS: Basic Cocepts, Applicatios, ad Programmig. Secod Editio, Taylor ad Fracis Group, LLC, 2010.

1) بناء انموذج معايير الحوكمة المصرفية

يعرض الشكل (4) نموذج معايير الحوكمة المصرفية ،الذي يتكون من اربعة ابعاد وهي (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية، كفاءة لجان التدقيق والمراجعة واستقلاليتها، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) .

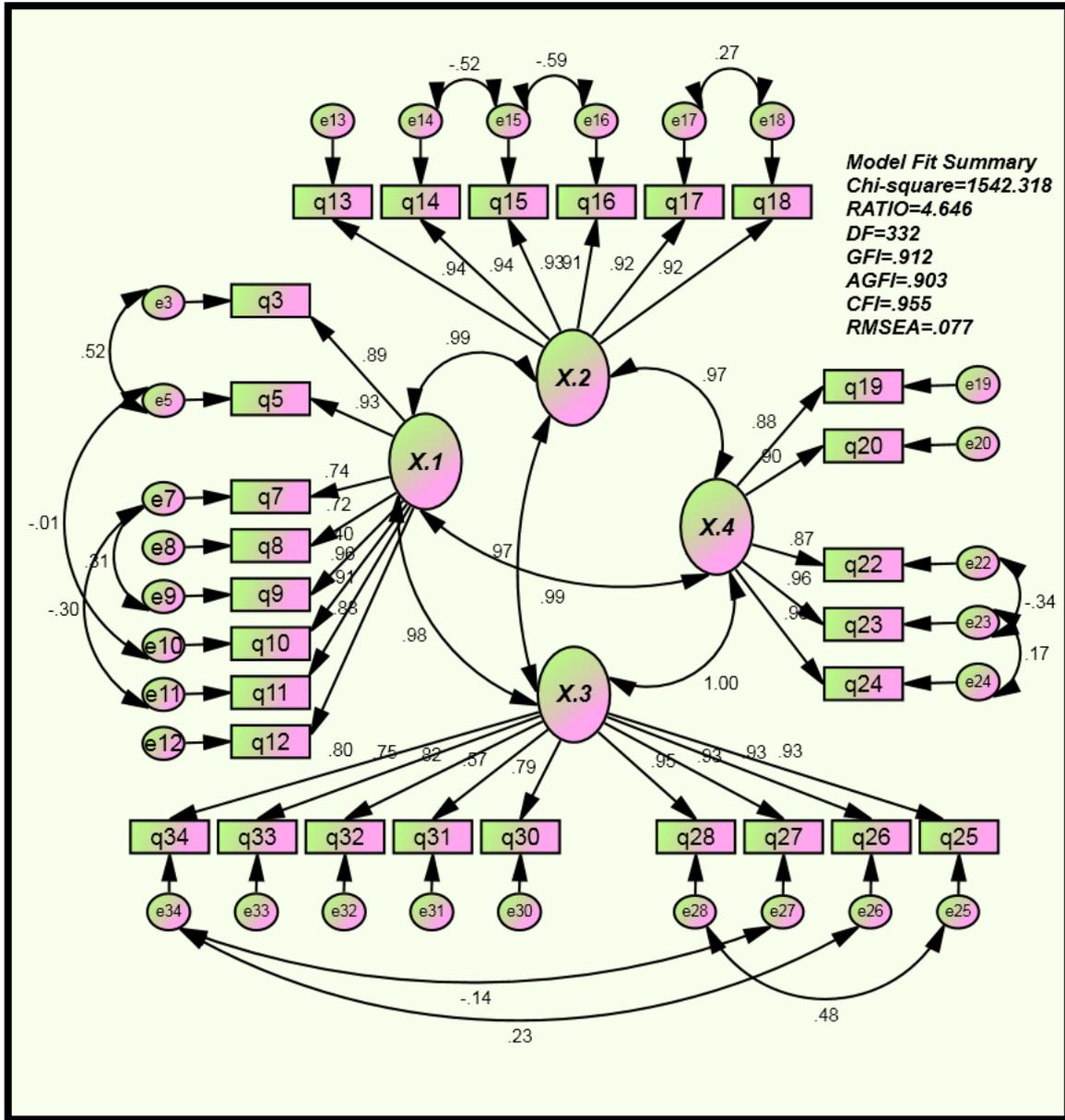


الشكل (4) نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) لنموذج معايير الحوكمة المصرفية

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Amos V.18)

من مراجعة القيم المستخرجة في النموذج ضمن النمذجة الهيكلية في الشكل (4) يتضح بان مؤشرات جودة المطابقة للنموذج ضعيفة ومن هنا فان النموذج غير مقبول لكونه لم يحقق الشروط المطلوبة في الجدول السابق، و إن قيمة مؤشر الخطأ (RMSEA) كانت اكبر من القيمة المسموح بها، وهنا لا بد من اجراء التعديلات المطلوبة على النموذج بحذف وتعديل الفقرات بحسب توصيات دليل التعديل المفترض (Modification Indices) (Hox & Becher,2011 :3) (Daire,2008 :5) ويكون النموذج مقبولاً بعد مقارنة قيمه مع الشروط المطلوبة لجودة النماذج، و إن جميع تقديرات النموذج يجب ان تكون معنوية وقيمة النسبة الحرجة هي اكبر من القيمة المطلوبة وبالباغة (1.96)، والفقرات ذات تشبع اكبر من (0.40) (Wan,2013 :200).

ويكون النموذج بعد التعديل و في الشكل (5) الاتي :



الشكل (5) الانموذج المعدل لمتغير معايير الحوكمة المصرفية

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Amos V.18)

وتكون خلاصة المؤشرات عند المقارنة مع الشروط المطلوبة و في الجدول (9)

الجدول (9) خلاصة مؤشرات جودة المطابقة للنموذج

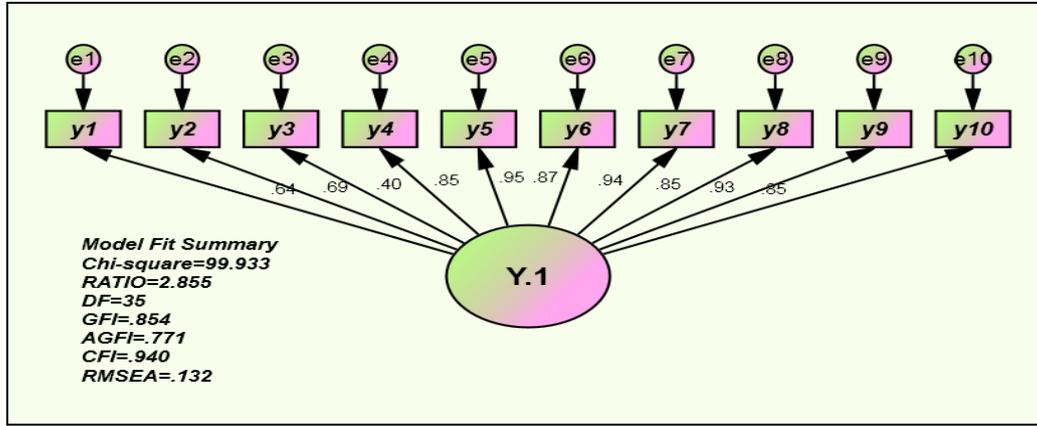
المؤشرات	القيمة المحسوبة	
النسبة بين (<i>Chi-square</i>) ودرجة الحرية	4.646	مقبولة اصغر من (5)
مؤشر جودة المطابقة	0.912	مقبولة اكبر من (0.90)
مؤشر جودة المطابقة المعدل (AGFI)	0.903	مقبولة اكبر من (0.90)
جذر متوسط مربع خطأ التقريبي (RMSEA)	0.077	مقبولة اصغر من (0.08)
المطابقة المقارن CFI	0.955	مقبولة اكبر من (0.95)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Amos V.18)

ويشير الجدول (29) في اعلاه الى ان تقديرات النموذج وتشبعاته مقبولة بعد التعديل، ومن هنا فان الفقرات للابعاد قادرة على قياس ماوضعت من اجل قياسه، وهي مطابقة للشروط الاحصائية المطلوبة .

(2) نموذج الاداء

من مراجعة النتائج الواردة في الشكل (6) انموذج الاداء ،الذي يتكون من عشر فقرات.

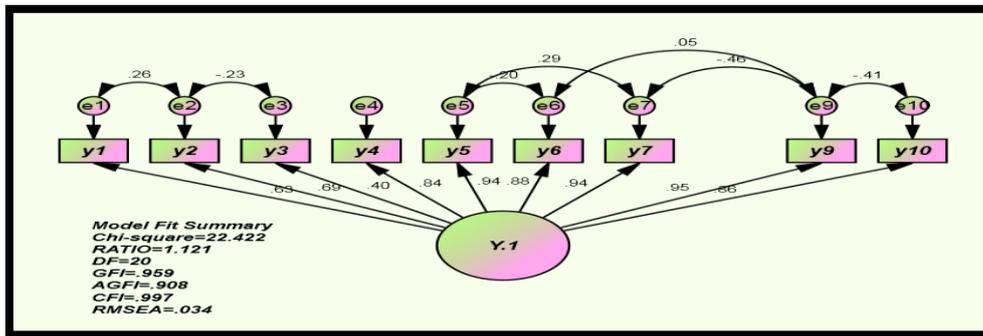


الشكل (6) نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) لمتغير الاداء

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Amos V.18)

عند مراجعة القيم المستخرجة في النموذج ضمن النمذجة الهيكلية، والشكل (7) يتضح بان مؤشرات جودة المطابقة للنموذج ضعيفة، ومن هنا فان النموذج غير مقبول لكونه لم يحقق الشروط المطلوبة في الجدول السابق، إن قيم اغلب المؤشرات ضمن القيم غير المسموح بها، وهنا لابد من اجراء التعديلات المطلوبة على النموذج بحذف وتعديل الفقرات بحسب توصيات دليل التعديل المفترض (*Modification Indices*) (Hox & Becher,2011) (3: 5) (Daire,2008) ويكون النموذج مقبولاً بعد مقارنة قيمه مع الشروط المطلوبة، والفقرات ذات تشبع اكبر من (0.40) (Wan,2013: 200) .

ويكون النموذج بعد التعديل و في الشكل (7) الاتي :



الشكل (7) نموذج المعادلة الهيكلية المعدل (SEM) لمتغير الاداء

المصدر : مخرجات برنامج (AMOS v.18)

وتكون خلاصة المؤشرات عند المقارنة مع الشروط المطلوبة

الجدول (10) خلاصة مؤشرات جودة المطابقة للنموذج

المؤشرات	القيمة المحسوبة	
النسبة بين (<i>Chi-square</i>) ودرجة الحرية	1.121	مقبولة اصغر من (5)
مؤشر جودة المطابقة	0.959	مقبولة اكبر من (0.90)
مؤشر جودة المطابقة المعدل (AGFI)	0.908	مقبولة اكبر من (0.90)
جذر متوسط مربع خطأ التقريبي (RMSEA)	0.034	مقبولة اصغر من (0.08)
المطابقة المقارن CFI	0.997	مقبولة اكبر من (0.95)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Amos V.18)

ويشير الجدول (10) في اعلاه الى ان تقديرات النموذج وتشبعاته مقبولة بعد التعديل، تحت مستوى معنوية اصغر من (0.001) ومن هنا فان الفقرات للابعاد قادرة على قياس ماوضعت من اجل قياسه، وهي مطابقة للشروط الاحصائية المطلوبة .

المبحث الثاني: تحليل استجابات عينة البحث

في هذا المبحث سيتم عرض وتحليل نتائج المتغيرات المكونة لأبعاد معايير الحوكمة المصرفية والاداء وقد استخدم لهذا الغرض جداول التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري وو يأتي :

اولا / تحليل استجابات عينة البحث على وفق ابعاد معايير الحوكمة المصرفية

يتضح من جدول (11) وصف فقرات معايير الحوكمة المصرفية وابعادها بان الوسط الحسابي العام بلغ (4.16) بنسبة اهمية نسبية (83.3%) بانحراف معياري (0.826)، ومعامل اختلاف (19.8%) وان اعلى وسط حسابي بشكل عام كان للفقرة (q1)، التي تنص على (يضمن النظام الداخلي صعود اعضاء مؤهلين ولديهم خبرة عند الترشح لعضوية مجلس الادارة) و (q2) التي تنص على (يملك اغلب اعضاء مجلس الادارة المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات المناسبة لادارة العمل المصرفي) حيث بلغت نسبة الاهمية النسبية لها (76.5%) في حين ان اقل متوسط اجابة كان للفقرة (q9)، التي تنص على (يواجه المصرف مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة) باهمية نسبية بلغت (71.1%) وانحراف معياري (0.4).

وفيما يخص الابعاد منفردة فقد اتضحت النتيجة كالاتي :

(1) ان متوسط الاستجابات لبعده (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية) كان (3.69) باهمية نسبية بلغت (73.8%) بانحراف معياري بلغت قيمته (1.00) وقد كانت اعلى اهمية نسبية للفقرة (q1) التي تنص على (يضمن النظام الداخلي صعود اعضاء مؤهلين ولديهم خبرة عند الترشح لعضوية مجلس الادارة) و (q2) التي تنص على (يملك اغلب اعضاء مجلس الادارة المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات المناسبة لادارة العمل المصرفي) حيث بلغت اهميتها النسبية (76.5%) واقلها للفقرة (q9) (يواجه المصرف مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة) حيث سجل متوسط الاستجابة لها (3.56) باهمية نسبية (71.1%) .

(2) تشير نتائج الجدول الى ان الاهمية النسبية لبعده (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) بلغت (74.7%) والوسط الحسابي بلغت قيمته (3.73) بانحراف معياري بلغ (0.999)

وكانت اكثر فقرة ساهمت بايجابية هذا المتغير هي الفقرة (q18) ،التي نصت على (تتمتع دائرة التدقيق والرقابة الداخلية بالكفاءة والاستقلالية) حيث كانت اهميتها النسبية (75.9%)، بينما كانت اقل فقرة لهذا البعد هي الفقرة (q13) (يعين مراقب الحسابات من قبل الهيئة العامة ليضطلع بتدقيق حسابات المصرف على وفق معايير معتمدة ويتمتع بالاستقلالية والكفاءة) حيث كانت اهميتها النسبية (73.3%).

(3) ان متوسط الاستجابات لبعد (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف) كان (4.16) باهمية نسبية بلغت (74.4%) بانحراف معياري بلغت قيمته (0.994) وقد كانت اعلى اهمية نسبية للفقرة (q24) (يتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق اللحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها) حيث بلغت اهميتها النسبية (3.76%) واقلها للفقرة (q21) (يقوم المصرف بالافصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها) حيث سجل متوسط الاستجابة لها (3.61) باهمية نسبية (72.2%).

(4) تشير نتائج الجدول الى ان الاهمية النسبية لبعد (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) بلغت (74.8%) والوسط الحسابي بلغت قيمته (3.74) بانحراف معياري بلغ (1.01) وكانت اكثر فقرة ساهمت بايجابية هذا المتغير هي الفقرة (q28) التي تنص على (يلتزم المصرف باتخاذ اجراءات عاجلة لاي خرق لحقوق اصحاب المصالح) والفقرة (q32) ،التي نصت على (يلتزم المصرف بان لاتزيد حصة المؤسسين عن 20% من الاسهم و50% من راس المال والباقي يطرح للاكتتاب) حيث كانت اهميتها النسبية (75.9%)، بينما كانت اقل فقرة لهذا البعد هي الفقرة (q31) (يلتزم المصرف بان لاتزيد المساهمة في الاسهم عن 10%)، واذا ازدادت يتم اخذ الموافقة على ذلك) حيث كانت اهميتها (72.2%).

ومن خلاصة المؤشرات التحليلية السابقة يتضح بان الاوساط الحسابية لاجمالي الفقرات كانت اعلى من الوسط الفرضي للمقياس المعتمد الثاني في البحث ، وبالباقي قيمته (3) للمقياس ذي التدرج الخماسي.

الجدول (11) التحليل الوصفي لابعاد وفقرات معايير الحوكمة المصرفية

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										الرقم
			غير مطبقة اطلاقا		غير مطبقة		مطبقة الى حد ما		مطبقة		مطبقة تماما		
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
76.5	0.975	3.82	0	0	9.26	10	29.6	32	30.6	33	30.6	33	q1
76.5	0.884	3.82	0	0	7.41	8	26.9	29	41.7	45	24.1	26	q2
73.3	1.068	3.67	0.93	1	13.9	15	31.5	34	25	27	28.7	31	q3
76.1	0.922	3.81	0	0	9.26	10	25.9	28	39.8	43	25	27	q4
73	1.044	3.65	0.93	1	13	14	33.3	36	25.9	28	26.9	29	q5
75.6	1.008	3.78	0	0	11.1	12	30.6	33	27.8	30	30.6	33	q6
71.3	1.053	3.56	0.93	1	16.7	18	30.6	33	28.7	31	23.1	25	q7



72	1.032	3.6	0.93	1	13	14	36.1	39	25	27	25	27	q8
71.1	1.035	3.56	0	0	19.4	21	26.9	29	32.4	35	21.3	23	q9
74.4	0.994	3.72	0	0	11.1	12	33.3	36	27.8	30	27.8	30	q10
72.6	1.01	3.63	0	0	13	14	37	40	24.1	26	25.9	28	q11
73.5	1.031	3.68	0	0	14.8	16	29.6	32	28.7	31	26.9	29	q12
73.8	1.006	3.69	0.31	4	152	164	371	401	357	386	316	341	X1
73.3	1.005	3.67	0	0	13	14	33.3	36	27.8	30	25.9	28	q13
74.3	1.024	3.71	0	0	13	14	31.5	34	26.9	29	28.7	31	q14
74.4	1.012	3.72	0	0	12	13	32.4	35	26.9	29	28.7	31	q15
75.7	0.986	3.79	0	0	10.2	11	30.6	33	29.6	32	29.6	32	q16
74.4	1.012	3.72	0	0	12	13	32.4	35	26.9	29	28.7	31	q17
75.9	0.974	3.8	0	0	10.2	11	28.7	31	32.4	35	28.7	31	q18
74.7	0.999	3.73	0	0	70.4	76	189	204	170	184	170	184	X2
74.4	1.022	3.72	0.93	1	11.1	12	30.6	33	29.6	32	27.8	30	q19
75.2	1.022	3.76	0	0	12	13	30.6	33	26.9	29	30.6	33	q20
72.2	0.936	3.61	0	0	13.9	15	28.7	31	39.8	43	17.6	19	q21
74.6	0.982	3.73	0	0	11.1	12	31.5	34	30.6	33	26.9	29	q22
74.4	1.012	3.72	0	0	13	14	29.6	32	29.6	32	27.8	30	q23
75.2	1.003	3.76	0	0	12	13	28.7	31	30.6	33	28.7	31	q24
74.4	0.994	3.72	0.15	1	73.1	79	180	194	187	202	159	172	X3
75	1.024	3.75	0	0	12	13	31.5	34	25.9	28	30.6	33	q25
74.3	1.014	3.71	0	0	12	13	33.3	36	25.9	28	28.7	31	q26
74.4	0.994	3.72	0	0	12	13	30.6	33	30.6	33	26.9	29	q27
875.	0.993	3.8	0	0	11.1	12	27.8	30	31.5	34	29.6	32	q28
74.8	0.989	3.74	0	0	11.1	12	31.5	34	29.6	32	27.8	30	q29
74.8	0.999	3.74	0	0	10.2	11	35.2	38	25	27	29.6	32	q30
72.2	1.092	3.61	0.93	1	17.6	19	27.8	30	26.9	29	26.9	29	q31
75.9	0.984	3.8	0	0	10.2	11	29.6	32	30.6	33	29.6	32	q32
75.6	1.026	3.78	0	0	12	13	29.6	32	26.9	29	31.5	34	q33
75.2	1.031	3.76	0	0	13	14	28.7	31	27.8	30	30.6	33	q34
74.8	1.012	3.74	0.09	1	121	131	306	330	281	303	292	315	X4
74.4	1.004	3.72	0.16										جميع المحاور

ثانيا / تحليل استجابات العينة لمحور الاداء

يتضح من جدول وصف فقرات الاداء بان الوسط الحسابي العام بلغ (3.68) بنسبة اهمية نسبية (73.5%) بانحراف معياري (1.01)، وان اعلى وسط حسابي بشكل عام كان للفقرة (y1)، التي تنص على (تركز ادارة المصرف على الجودة في الاداء وتعدّها عاملا استراتيجيا لنجاح العمل) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.8) ونسبة الاهمية النسبية لها (75.9%) والانحراف المعياري (0.993) في حين ان اقل متوسط اجابة كان للفقرة (y3)، التي تنص على (تمتاز السياسات والاجراءات المالية



والادارية بالوضوح والاعلان) وقد بلغ الوسط الحسابي لها (3.36) باهمية نسبية بلغت (67.2%) وانحراف معياري (1.02).

ومن خلاصة المؤشرات التحليلية السابقة يتضح بان الاوساط الحسابية لاجمالي الفقرات كانت اعلى من الوسط الفرضي للمقياس المعتمد الثاني في البحث وبالبالغة قيمته (3) للمقياس ذي التدرج الخماسي.

الجدول (12) نتائج التحليل الوصفي لابعاد الاداء

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										
			لا اتفق اطلاقا		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماما		
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
75.9	0.993	3.8	0	0	10.2	11	30.6	33	28.7	31	30.6	33	y1
73	1.062	3.65	0	0	17.6	19	26.9	29	28.7	31	26.9	29	y2
67.2	1.027	3.36	0	0	23.1	25	35.2	38	24.1	26	17.6	19	y3
74.3	0.996	3.71	0	0	13	14	28.7	31	32.4	35	25.9	28	y4
75	1.024	3.75	0	0	13	14	28.7	31	28.7	31	29.6	32	y5
73.9	1.027	3.69	0	0	13.9	15	30.6	33	27.8	30	27.8	30	y6
73.7	0.992	3.69	0	0	12	13	33.3	36	28.7	31	25.9	28	y7
73.3	1.014	3.67	0	0	13.9	15	31.5	34	28.7	31	25.9	28	y8
75.6	1.017	3.78	0	0	11.1	12	31.5	34	25.9	28	31.5	34	y9
73.5	1.003	3.68	0	0	13	14	32.4	35	28.7	31	25.9	28	y10
73.5	1.018	3.68	الأداء										

المبحث الثالث: اختبار فرضيات علاقات الارتباط والتاثير للنموذج النوعي وتحليلها

يهدف هذا المبحث الى اختبار فرضيات الارتباط التي ارتكزت فكرتها على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد وو يلي :

اولا / اختبار الفرضيه الرئيسييه الاولى

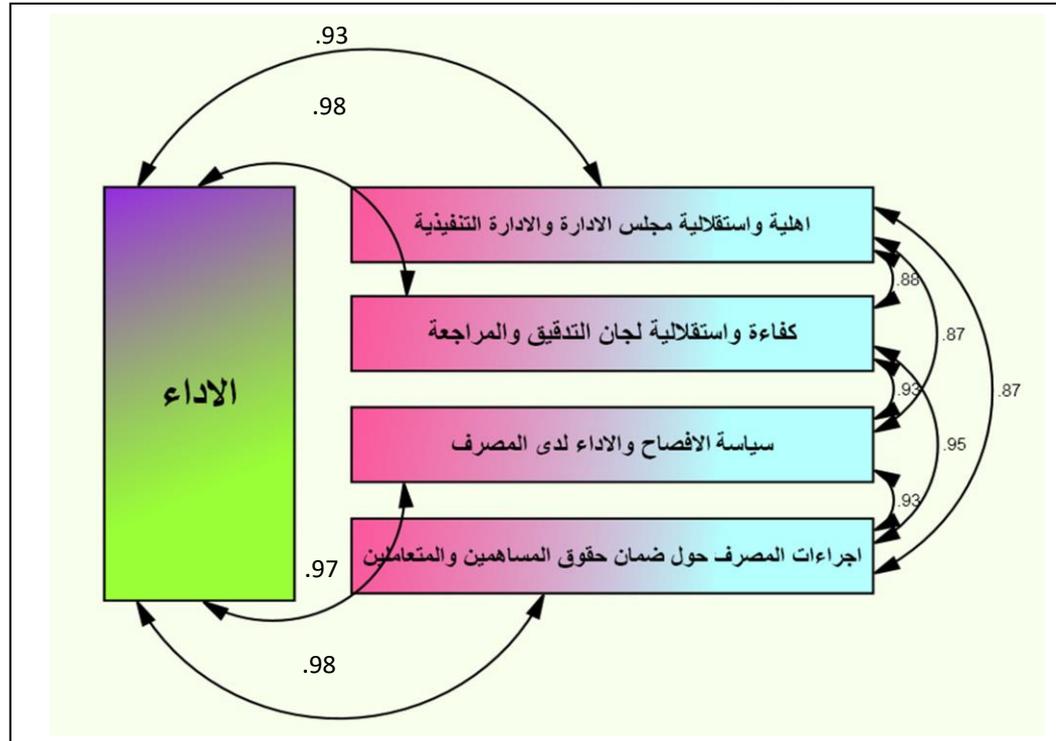
نصت الفرضية على (ترتبط معايير الحوكمة المصرفية بعلاقة ارتباطية معنوية احصائيا مع الاداء كليا وعلى مستوى الابعاد)

من المعطيات الظاهرة في الجدول (13)، التي تشير الى قيم معاملات الارتباط يتضح ان معايير الحوكمة المصرفية والاداء ترتبط بعلاقة معنوية على المستوى العام وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.855)، وعلى مستوى الابعاد يتضح ان العلاقات معنوية فقد تراوحت قيمها (0.770-0.979)، حيث كانت قيمة p -value اصغر (0.05)، ومن هنا نستنتج قبول الفرضية الرئيسييه وفرضياتها الفرعية.

الجدول (13) معاملات الارتباط للعلاقة بين معايير الحوكمة المصرفية والاداء

الاداء	معايير الحوكمة المصرفية	اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف	كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية	
.927(**)	.816(**)	.870(**)	.886(**)	.881(**)	1	اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية
.000	.000	.000	.000	.000		Sig.
.979(**)	.859(**)	.951(**)	.926(**)	1		كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة
.000	.000	.000	.000			Sig.
.968(**)	.770(**)	.929(**)	1			سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف
.000	.000	.000				Sig.
.977(**)	.851(**)	1				اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين
.000	.000					Sig.
.855(**)	1					معايير الحوكمة المصرفية
.000						Sig.
1						الاداء
						Sig.

المصدر : مخرجات برنامج (spss v.21)





ثانيا/ الفرضية الرئيسية الثانية :

تنص هذه الفرضية على (تؤثر معايير الحوكمة المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد)

• الفرضية (1-4) علاقة التأثير بين اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية والاداء يظهر الجدول (14) قيم ومؤشرات تحليل التأثير للرؤية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، وقد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ،التي بلغت (651.82) وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية، و إن قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.860) ، وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر (86%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب (الاداء)، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.927) الى ان اي تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية) يؤدي الى تغير (0.927) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توافر دعما للفرضية الفرعية الاولى التي نصت على (تؤثر اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية معنويا في الاداء).

• الفرضية (2-4) علاقة التأثير بين كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة والاداء تدل نتائج تحليل نموذج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول (14) ، التي تلخص قيم ومؤشرات تحليل التأثير للثقافة التنظيمية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، انه قد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ،التي بلغت (244.229) وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.958) وهذا يعني ان المتغير المستقل (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) يفسر (95.8%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.979) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) يؤدي الى تغير (0.979) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توافر دعما للفرضية الفرعية الثانية، التي نصت على ان (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة تؤثر معنويا في الاداء).

• الفرضية (3-4) علاقة التأثير بين سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف والاداء يظهر الجدول (14) قيم ومؤشرات تحليل التأثير لسياسة الإفصاح والاداء لدى المصرف (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، وقد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ،التي بلغت (160.879)، وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية المعتمد الثاني للدراسة، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.938) ، وهذا يعني ان المتغير المستقل (سياسة الإفصاح والاداء لدى المصرف) يفسر (93.8%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.968) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (سياسة الإفصاح والاداء لدى المصرف) يؤدي الى تغير



(0.968) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير، فقد توافر دعما للفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على ان (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف يؤثر معنويا في الاداء)

• الفرضية (4-4) علاقة التأثير بين اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين والاداء

تدل نتائج تحليل نموذج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول (14)، التي تلخص قيم ومؤشرات تحليل التأثير للممارسات الاخلاقية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، انه قد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار، التي بلغت (219.928) وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية المعتمد، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.954)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) يفسر (95.4%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية، التي بلغت (0.977) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) يؤدي الى تغير (0.977) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توافر دعما للفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على ان (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تؤثر معنويا في الاداء)

الجدول (14) خلاصة المؤشرات التحليلية لأثر معايير الحوكمة المصرفية في الاداء

الابعاد	F	Df	P	R2	A-R2	α	β	الدلالة الاحصائية
اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية	651.82	1,106	0.000	0.860	0.859	1.226	0.927	قبول
كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	244.229	1,106	0.000	0.958	0.958	0.825	0.979	قبول
سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف	160.879	1,106	0.000	0.938	0.937	0.886	0.968	قبول
اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	219.928	1,106	0.000	0.954	0.953	0.884	0.977	قبول
المؤشر العام	287.290	1,106	0.000	0.730	0.728	1.056	0.855	قبول

• المصدر : مخرجات برنامج (SPSS v.21)

ومن خلاصة النتائج في اعلاه يكون نموذج الانحدار البسيط لكل بعد من ابعاد الحوكمة المصرفية على الاداء كالاتي :

$$Y = \alpha + \beta Xi$$

حيث ان :

(Y) = المتغير المعتمد الثاني (الاداء).

(Xi) = المتغيرات المستقلة (ابعاد معايير الحوكمة المصرفية).



(α, β) = معاملات نموذج الانحدار.

الاداء (1.226) += (0.927) (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية)

.....(الفرضية الفرعية الاولى)

الاداء (0.825) += (0.979) (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة)

.....(الفرضية الفرعية الثانية)

الاداء (0.886) += (0.968) (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف)

.....(الفرضية الفرعية الثالثة)

= الاداء (0.884) + (0.977) (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)

.....(الفرضية الفرعية الرابعة)

ومن هنا فقد اتضح قبول الفرضية الرئيسية السادسة وابعادها الفرعية اي ان (تؤثر معايير الحوكمة المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد)

وعلى مستوى الابعاد مجتمعة تشير المؤشرات التحليلية في الجدول (15) والشكل (9) الى أن معايير الحوكمة المصرفية مجتمعة كان لها تأثيرا معنويا في الاداء، حيث اظهرت الابعاد تأثيرا معنويا ضمن نموذج الانحدار المتعدد، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.96) اي ان القدرة التفسيرية للنموذج العام بلغت (96%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد المتمثل ب(الاداء)

ومن خلاصة النتائج اعلاه يكون نموذج الانحدار المتعدد لمعايير الحوكمة المصرفية مجتمعة كالآتي :

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

$$Y = 25.53 + (0.189)(x_1) + (0.297)(x_2) + (0.273)(x_3) + (0.276)(x_4)$$

الاداء 25.53 += (0.189) (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية) (0.297) + (كفاءة

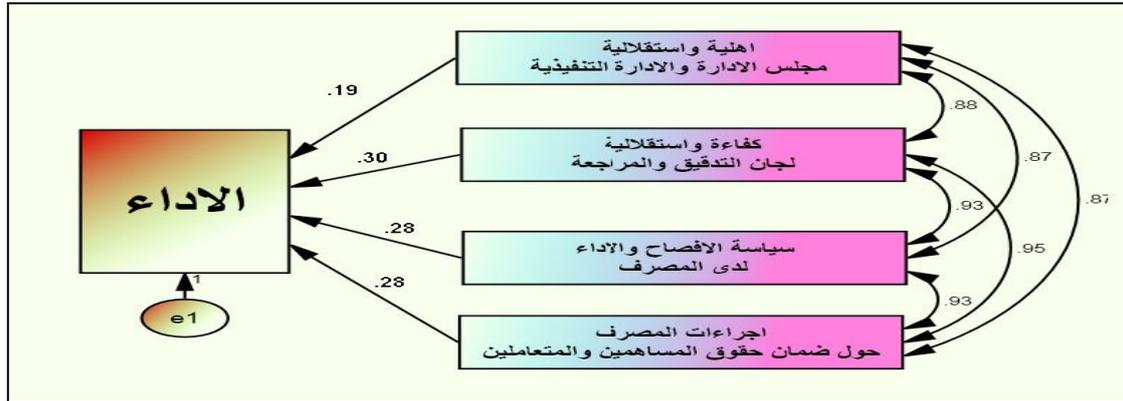
واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) (0.273) + (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف) (0.276) +

(اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) الجدول (15) معاملات نموذج الانحدار

المتعدد

P	F	Df	AR ²	R ²	r	β	α	الابعاد
0.000	850.50	4,103	0.960	0.960	0.98	0.189	25.53	اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية
0.000						0.297		كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة
0.000						0.273		سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف
0.000						0.276		اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين

• المصدر : مخرجات برنامج (spss v.21)



الشكل (9) معاملات نموذج التأثير المتعدد

المصدر : مخرجات برنامج (AMOS v.18)

المبحث الخامس: اختبار فرضيات علاقات الارتباط والتاثير للنموذج الكمي وتحليلها
يهدف هذا المبحث الى اختبار فرضيات الارتباط لمتغيرات البحث بالاعتماد على البيانات الكمية:
اولا / اختبار الفرضيه الرئيسيه الثالثه:

نصت الفرضية على (ترتبط معايير الحوكمة المصرفية بعلاقة ارتباطية معنوية احصائيا مع الاداء كليا وعلى مستوى الابعاد) من المعطيات الظاهرة في الجدول (16)، التي تشير الى قيم معاملات الارتباط يتضح ان معايير الحوكمة المصرفية والاداء ترتبط بعلاقة معنوية على المستوى العام وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.174)، وعلى مستوى الابعاد يتضح ان العلاقات معنوية جزئيا، بالاعتماد على قيمة (p-value) ومن هنا نستنتج قبول الفرضية الرئيسيه وفرضياتها الفرعية بشكل جزئي.

الجدول (16) معاملات الارتباط للعلاقة بين معايير الحوكمة المصرفية والاداء

الاداء	التوظيف	كفاية راس المال	السيولة	الربحية
اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية	0.215	0.214	0.115-	0.033-
Sig.	0.025	0.026	0.235	0.738
كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	0.172	0.180	0.077-	0.006
Sig.	0.076	0.062	0.429	0.953
سياسة الإفصاح والاداء لدى المصرف	0.202	0.231	0.134-	0.010
Sig.	0.036	0.016	0.167	0.915
اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	0.170	0.190	0.131-	0.022
Sig.	0.079	0.048	0.178	0.820
معايير الحوكمة المصرفية	0.154	0.179	0.104-	0.011-
Sig.	0.112	0.063	0.286	0.913

المصدر : مخرجات برنامج (spss v.21)



اولا / الفرضية الرئيسية التاسعة :

تنص هذه الفرضية على (تؤثر معايير الحوكمة المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد)

• الفرضية (1-4) علاقة التأثير بين اهلية مجلس الادارة والادارة التنفيذية والاداء واستقلاليتها يظهر الجدول (44) قيم ومؤشرات تحليل التأثير للرؤية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، وقد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ،التي هي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.044) وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر (4.4%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب (الاداء)، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.210) الى ان اي تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية) يؤدي الى تغير (0.210) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توفر دعما للفرضية الفرعية الاولى التي نصت على (تؤثر اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية معنويا في الاداء).

• الفرضية (2-4) علاقة التأثير بين كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة والاداء تدل نتائج تحليل نموذج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول (44) ،التي تلخص قيم ومؤشرات تحليل التأثير للثقافة التنظيمية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، انه قد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ،التي بلغت (3.499) وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.032) وهذا يعني: إن المتغير المستقل (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) يفسر (3.2%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.179) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة) يؤدي الى تغير (0.179) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توفر دعما للفرضية الفرعية الثانية التي نصت على ان (كفاءة لجان التدقيق والمراجعة تؤثر معنويا في الاداء واستقلاليتها).

• الفرضية (3-4) علاقة التأثير بين سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف والاداء يظهر الجدول (44) ، قيم ونسب تحليل التأثير لسياسة الافصاح والاداء لدى المصرف (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، وقد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.051) وهذا يعني ان المتغير المستقل (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف) يفسر (5.1%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية ،التي بلغت (0.225) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف) يؤدي الى تغير (0.225) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل



الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توفر دعما للفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على ان (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف يؤثر معنويا في الاداء)

• الفرضية (4-4) علاقة التأثير بين اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين والاداء

تدل نتائج تحليل نموذج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول (17)، التي تلخص قيم ومؤشرات تحليل التأثير للممارسات الاخلاقية (كمتغير مستقل) في الاداء (كمتغير معتمد)، انه قد حقق تأثيرا معنويا من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار هي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية المعتمد، و ان قيمة معامل التحديد المحتسب (R^2) ظهرت قيمته (0.034) وهذا يعني ان المتغير المستقل (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) يفسر (3.4%) من التذبذبات او الاختلافات الحاصلة في المتغير المعتمد الثاني المتمثل ب الاداء، وتشير قيمة معامل B المعيارية، التي بلغت (0.184) الى ان تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) يؤدي الى تغير (0.184) في متغير الاداء، واستنادا الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار للتعرف على حجم التأثير فقد توفر دعما للفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على ان (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تؤثر معنويا في الاداء)

الجدول (17) خلاصة المؤشرات التحليلية لأثر معايير الحوكمة المصرفية في الاداء

الابعاد	F	Df	P	R2	A-R2	α	β	الدلالة الاحصائية
اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية	4.886	1,53	0.029	0.044	0.035	38.14	0.210	قبول
كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	3.499	1,53	0.046	0.032	0.023	20.71	0.179	قبول
سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف	5.673	1,53	0.019	0.051	0.042	28.34	0.225	قبول
اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	3.732	1,53	0.056	0.034	0.025	22.95	0.184	عدم قبول
المؤشر العام	3.321	1,53	0.017	0.030	0.021	29.611	0.174	قبول

• المصدر : مخرجات برنامج (SPSS v.21)

ومن خلاصة النتائج اعلاه يكون نموذج الانحدار البسيط لكل بعد من ابعاد الحوكمة المصرفية على الاداء كالآتي :

$$Y = \alpha + \beta Xi$$

حيث ان :

(Y) = المتغير المعتمد الثاني (الاداء).

(Xi) = المتغيرات المستقلة (معايير الحوكمة المصرفية).

(α ، β) = معاملات نموذج الانحدار.

الاداء (38.14) += (0.210) (اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية)

.....(الفرضية الفرعية الاولى)

الاداء (20.71) += (0.179) (كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة)

.....(الفرضية الفرعية الثانية)

الاداء (28.34) += (0.225) (سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف)

.....(الفرضية الفرعية الثالثة)

ومن هنا فقد اتضح قبول الفرضية الرئيسية وابعادها الفرعية بشكل جزئي اي ان (تؤثر معايير الحوكمة

المصرفية معنويا في الاداء على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد)

وعلى مستوى الابعاد مجتمعة تشير المؤشرات التحليلية في الجدول (18) والشكل (10) الى أن معايير

الحوكمة المصرفية مجتمعة كان لها تأثير معنوي في الاداء لبعد (سياسة الافصاح والاداء لدى

المصرف)، حيث اظهرت تأثيرا معنويا ضمن نموذج الانحدار المتعدد، وقد بلغت قيمة معامل التحديد

(0.063) اي ان القدرة التفسيرية للنموذج العام بلغت (6.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد

المتمثل بـ(الاداء) ولم تظهر الابعاد الاخرى تأثيرا معنويا.

ومن خلاصة النتائج في اعلاه يكون نموذج الانحدار المتعدد لمعايير الحوكمة المصرفية مجتمعة كالآتي :

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

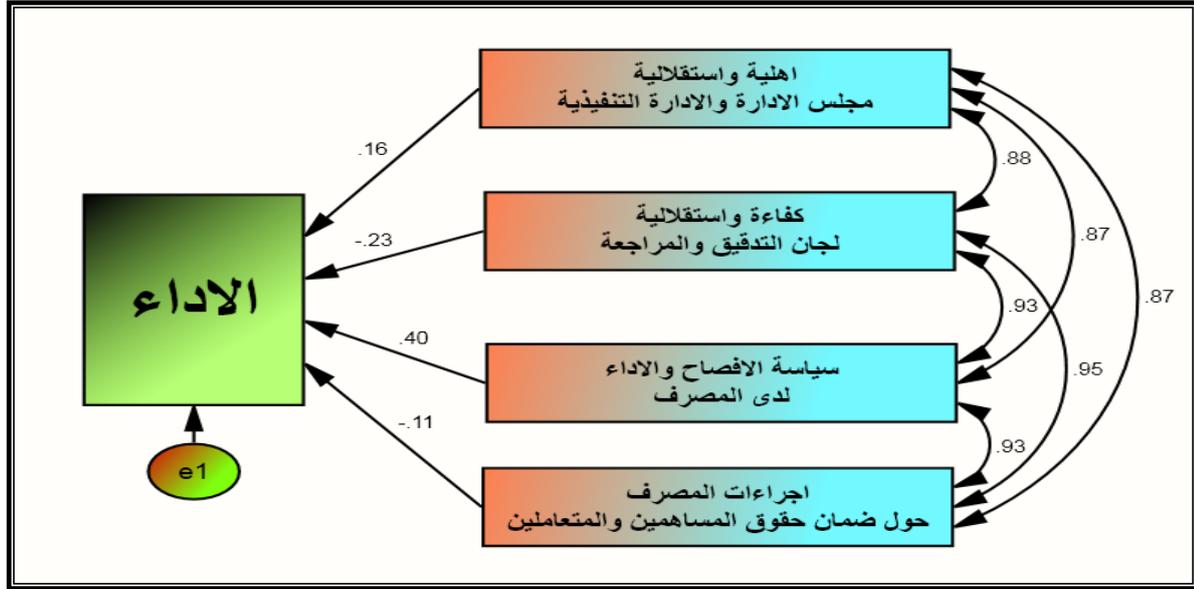
$$Y = 43.06 + (0.402)(X_3)$$

الاداء (43.06) += (0.402) (اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)

الجدول (18) معاملات نموذج الانحدار المتعدد

P	F	Df	AR ²	R ²	r	β	α	الابعاد
0.452	1.726	4,50	0.026	0.063	0.251	0.160	43.06	اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية
0.500						0.234-		كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة
0.026						0.402		سياسة الافصاح والاداء لدى المصرف
0.758						0.106-		اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين

• المصدر : مخرجات برنامج (spss v.21)



الشكل (10) معاملات نموذج التأثير المتعدد

المصدر : مخرجات برنامج (AMOS v.18)

الاستنتاجات

من خلال عرض جانبي البحث النظري والتطبيقي، توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي :-

1- تمثل حوكمة المصارف نظاماً للقضاء على الفساد المالي والإداري عن طريق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة للعاملين كافة في المصرف، ابتداءً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين، فضلاً عن حماية أصحاب المصالح الآخرين عن طريق الإفصاح والشفافية عن الأمور المالية وغير المالية التي تخص المصرف .

2- هناك العديد من الجهات المهنية التي قامت بمبادرة وضع مبادئ ومعايير لحوكمة الشركات بشكل عام وللمصارف بشكل خاص وجاءت أهم وأشمل مبادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي عدت نقطة الانطلاق لمبادرات بقية الدول في وضع مبادئ للحوكمة وخصوصاً مبادرة منظمة بازل للرقابة المصرفية التي اختصت بوضع مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي .

3- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية جداً بين متغير الحوكمة المؤسسية بمبادئها وبين متغير الأداء المصرفي بمؤشرات المصارف عينة البحث، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (855%)، وهذا يدل على إن اهتمام المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية وتبنيها بشكل ايجابي يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأداء المصرفي.

4- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين متغير الحوكمة المصرفية بمبادئها والأداء المصرفي بمؤشرات، إذ بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (96%)، وهذا يعني إن هناك أثراً واضحاً لتبني مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف عينة البحث متأثراً من إدراك إدارات تلك المصارف لموضوع الحوكمة وأهميته وتأكيدهم على الإسهام في تطوير الصناعة المصرفية وتحسين الأداء المصرفي .



التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة، يمكن تحديد عدد من التوصيات التي من شأنها تطوير المؤسسات المصرفية من خلال تبني مبادئ الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض المخاطر وتحقيق أداء مصرفي متميز وهو ما يمكن طرحه على الشكل الآتي :

أولاً : تطوير أنشطة المصارف التجارية الخاصة وتدعيمها من خلال تبني نظام حوكمة مصرفية بالمبادئ التي جاءت بها المنظمات الدولية ليضمن سلامة سير أعمال المصرف من خلال إعداد كتيب أو دليل يصدر عن البنك المركزي العراقي أو عن لجنة مشكلة لهذا الغرض للتعريف بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمات دولية يتضمن وضع آلية لممارسة الحوكمة المصرفية من خلال الآتي :

أ - اعتماد إطار قانوني لتلك الممارسات وكيفية تطبيقها في المصارف بشكل تفصيلي وعلى ضوء مبادئ لجنة بازل .

ب- تهيئة البيئة الملائمة لتفعيل دور الحوكمة المصرفية من خلال تفعيل دور الرقابة الداخلية والعمل بمعايير المحاسبة الدولية، والتأكيد على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين فضلاً عن كفاءة لجان التدقيق، من أجل المتابعة والتفتيش لاكتشاف التجاوزات والانحرافات في العمليات المصرفية في الوقت المناسب .

ج- وضع إطار عام ينظم العلاقات بين أصحاب المصالح والأطراف ذات المصلحة في المصارف ويحفظ حقوق تلك الأطراف ويحدد الواجبات والمسؤوليات داخل تلك المصارف.

ثانياً: ان على مصارف عينة البحث ان يستفيدو من امكانيات وخبرات المصارف الريادية في الدول الأخرى في مجال تطبيق معايير الحوكمة ومواجهة المخاطر والأرتقاء بالأداء.

ثالثاً: ضبط أداء ممارسات الإدارة مما تتخذة من قرارات وافعال بغرض الحد والتخلص من الفساد الاداري والمالي والمحاسبي .

رابعاً: الإهتمام بقسم الأمتثال لما له من دور مهم في تطبيق معايير الحوكمة وتخفيض المخاطر والأرتقاء بالأداء.

خامساً: إعداد دراسة شاملة عن وضع المصرف الحالي من قبل كل مصرف للمقارنة مع مثيلاته من المصارف الخاصة الأخرى لمعرفة موقعه في القطاع المصرفي .

مصادر البحث

1. اباطة، عصام الدين احمد، العولمة المصرفية، 2010، دار النهضة العربية.
2. ابو حمام، ماجد اسماعيل، 2009، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة .
3. أبو حمد، رضا صاحب، وقדوري، مشعل، (2005)، "إدارة المصارف"، جامعة الموصل، الموصل.
4. الجزراوي، إبراهيم محمد علي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2005-2007)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (83)، 2010.
5. الجليحاوي، زينب جواد عبيد غالي، اثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الحكومية في العراق (الرافدين - الرشيد)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، 2010.
6. جواد، انتصار محمد، (2012)، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل، دراسة تحليلية في مصرف الرشيد .
7. خضير، بشرى فاضل، 2009، "الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد
8. خوني، رابع، وفكرون، نسرين، " دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسل الأموال"، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012.
9. الدليمي، حيدر حمزة جودي محمود، (2009)، " أثر دراسة الجدوى والقرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق.
10. الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
11. السيسي، صلاح الدين حسن، (2011)، الرقابة على أعمال ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة
12. الشمري، صادق راشد، (2012)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الكتب والوثائق، بغداد.
13. العامري، صالح مهدي محسن، والغالبي، طاهر محسن منصور، (2007)، الإدارة والاعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
14. عبد الحسين جليل الغالبي، د. كاظم سعد الاعرجي، أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، بدون دار طبع، النجف، 2016.



المصادر الاجنبية

1. Al-Deehani, Talla M.& Al-Thamer. Muhammad T. " Stock Price Variability And The Effect Of Fundamental. Asymmetric Corporate Governance Variables ". Kuniv Magazine. Vol,15. No, 1. 2008.
2. Antwi,S. Binfor,F." The Effect of Corporate Governance on Strategic Change In Financial Institutions: Evidence from Ghana " International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences March 2013, Vol. 3, No. 3 ISSN: 2222-6990.
3. Dan&Andra,L." Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System" Annals of The "Ştefan cel Mare" University of Suceava. Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration Vol. 11, No. 1(13), 2011 .
4. Mone,Edward M. & London, Manuel ,"Employee Engagement Through Effective Performance Management: A Practical guide for managers",Taylor and Francis Group,LLc., Kentucky, USA., 2010.
5. Nelson,Debra & Quick, James," ORGB Organizational Behavior" student ed., cengage learning,Texas,USA.,2015.
6. Sehrish,Saba ; Saleem, Faiza ; Yasir,Muhammad ; Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran,"Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, VOL 4, NO 5,SEPTEMBER 2012



الملاحق

جدول (1) نسب الاداء المصرفي لمصرف بغداد للمدة (2005_2015)

نسب التوظيف %	نسب كفاية راس المال %		نسب السيولة %			نسب الربحية %		السنوات
	الائتمان النقدي / مجموع الحسابات الجارية والودائع	اجمالي الاستثمارات / اجمالي الموجودات	حق الملكية / اجمالي الاستثمارات	حق الملكية / اجمالي الودائع	نسبة التداول (مرة)	نسبة الرصيد النقدي	RoE	
27.89	22.85	76.93	22.72	119.71	66.3	3.29	0.58	2005
20.02	16	112.27	24.55	120.27	77.39	14.14	2.54	2006
22.74	23.36	89.56	29.79	122.63	63	25.95	5.43	2007
11.72	40	42.98	23.09	118.12	50.65	22.94	3.94	2008
12.02	20.34	66.89	16.5	113.66	72.2	14.47	1.97	2009
22.47	13.48	91.7	14.76	110.51	71.06	11.51	1.42	2010
21.42	21.19	75.28	19.96	114.36	65.4	15.01	2.39	2011
14.08	18.39	86.67	19.8	115	77.61	12.11	1.93	2012
15.73	23.24	71.01	20.9	115.91	72.81	11.01	1.82	2013
15.35	24.9	64.26	19.6	115.31	66.53	9.5	1.52	2014
26.52	16.7	103.73	29.92	116.56	97.05	4.94	0.86	2015
18.34	22.37	77.76	21.17	116.55	68.3	13.99	2.35	الحسابي

جدول (2) نسب الاداء المصرفي لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة (2005_2015)

نسب التوظيف %	نسب كفاية راس المال %		نسب السيولة %			نسب الربحية %		السنوات
	الائتمان النقدي / مجموع الحسابات الجارية والودائع	اجمالي الاستثمارات / اجمالي الموجودات	حق الملكية / اجمالي الاستثمارات	حق الملكية / اجمالي الودائع	نسبة التداول	نسبة الرصيد النقدي	RoE	
9.61	50	17.13	9.89	105.38	37.79	38.14	3.27	2005
9.11	32.9	36.31	14.95	105.65	57.91	14.4	1.72	2006
5.55	37.1	33.4	15.15	107.08	52.35	28.64	3.55	2007
3.84	32.9	34.03	14.81	105.42	50.44	21.85	2.45	2008
14.1	13.8	98.03	16.69	105.93	78.61	15.5	2.1	2009
30.78	1.5	966.42	18.15	105.07	74.23	10.26	1.49	2010
37.76	0.8	2623.15	27.3	113.47	73.19	13.38	2.76	2011
32.21	5.3	431.73	30.49	118.29	75.34	12.93	2.96	2012
37.85	2.5	1063.62	36.74	120.18	76.48	10.29	2.7	2013
52.46	3.9	1143.28	85.75	156.71	97.67	1.17	0.53	2014
45.2	6.3	650.57	83.51	145.56	98.08	1.96	0.8	2015
25.32	17	645.24	32.13	117.16	70.19	15.32	2.21	الحسابي



جدول (3) نسب الاداء المصرفي لمصرف الخليج العراقي للمدة (2005_2015)

نسب التوظيف %		نسب كفاية راس المال %		نسب السيولة %		نسب الربحية %		السنوات
الائتمان النقدي / مجموع الحسابات الجارية والودائع	اجمالي الاستثمارات / اجمالي الموجودات	حق الملكية / اجمالي الاستثمارات	حق الملكية / اجمالي الودائع	نسبة التداول	نسبة الرصيد النقدي	RoE	RoA	
46.5	17.64	150.24	64.48	121.64	104.38	10.76	2.85	2005
30.45	21.95	134.47	44.73	130.15	57.9	10.1	2.98	2006
14.86	41.69	48.08	26.79	118.36	47.52	16.78	3.36	2007
12.8	54.13	31.6	24.77	115.39	41.84	36.81	6.3	2008
19.52	52.4	43.68	31.58	122.17	30.93	13.48	3.08	2009
24.14	40.5	57.69	33.44	121.78	39.96	9.7	2.26	2010
40.4	36.61	91.19	55.03	142.3	44.56	9.74	3.29	2011
82.19	4.22	830.85	57.62	146.3	61.38	20.54	7.26	2012
68.7	8.29	469.23	73.19	155.34	88.4	15.54	6.07	2013
63.29	9.54	443.98	76.29	162.87	80.21	10.41	4.43	2014
75.97	20.61	192.46	78.59	155.94	59.81	3.07	1.22	2015
43.53	27.96	226.68	51.36	135.66	52.03	14.3	3.92	الحسابي

جدول (4) نسب الاداء المصرفي لمصرف الائتمان للمدة (2005_2015)

نسب التوظيف %		نسب كفاية راس المال %		نسب السيولة %		نسب الربحية %		السنوات
الائتمان النقدي / مجموع الحسابات الجارية والودائع	اجمالي الاستثمارات / اجمالي الموجودات	حق الملكية / اجمالي الاستثمارات	حق الملكية / اجمالي الودائع	نسبة التداول	نسبة الرصيد النقدي	RoE	RoA	
16.35	19.7	73.5	17.75	115.62	77.37	17.81	2.58	2005
7.86	42.08	22.41	11.03	109.73	53.12	36.06	3.4	2006
7.52	43.35	49.99	30.79	126.98	66.33	24.61	5.33	2007
2.41	42.54	64.73	44.11	137.24	79.33	18.47	5.09	2008
5.27	47.57	64.64	50.28	143.71	72.17	6.78	2.09	2009
3.22	59.96	37.87	31.42	129.09	48.7	6.06	1.37	2010
3.87	50.95	67.15	58.21	151.61	74.99	10.35	3.54	2011
2.1	63.95	48.88	49.46	144.72	51.37	13.07	4.09	2012
0.67	64.94	50.33	51.79	147.84	51.68	5.85	1.91	2013
0.39	65.38	71	93.08	185.76	64.7	4.63	2.15	2014
0.04	49.58	98.42	186.25	194.4	182.08	3.86	1.88	2015
4.52	50	58.99	56.74	144.25	74.71	13.41	3.04	الحسابي



جدول (5) نسب الاداء المصرفي لمصرف التجاري للمدة (2005_2015)

نسب التوظيف %		نسب كفاية رأس المال %		نسب السيولة %		نسب الربحية %		السنوات
الائتمان النقدي / مجموع الحسابات الجارية والودائع	اجمالي الاستثمارات / اجمالي الموجودات	اجمالي حق الملكية / الاستثمارات	حق الملكية / اجمالي الودائع	نسبة التداول	نسبة الرصيد النقدي	RoE	RoA	
29.67	6.3	639.01	74.23	163.96	128.79	2.35	0.95	2005
32.6	56.81	68.2	80.87	160.26	40.4	1.68	0.65	2006
24.27	65.13	47.03	67.63	142.17	40.67	2.33	0.71	2007
11.35	61.72	53.08	75.06	147.51	54.6	2.61	0.85	2008
7.66	76.58	52.75	96.84	165.51	26.67	4.55	1.84	2009
0.45	65.43	70.77	117.77	184.84	53.3	14.03	6.5	2010
0.99	46.64	117.13	162.03	219.04	130.56	5.31	2.9	2011
2.06	43.61	111.91	127.77	194.12	122.6	9.23	4.5	2012
4.09	33.7	174.19	203.31	241.02	198.37	4.52	2.65	2013
5.91	62.38	101.47	234.91	271.61	111.18	3.24	2.05	2014
10.06	55.71	118.63	302.96	294.23	160.62	2.64	1.75	2015
11.74	52.18	141.29	140.31	198.57	97.07	4.77	2.3	الحسابي

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية



جدول (6) مقياس الدراسة

المتغير	البعد	ت	الفقرة	مطبقة تماما	مطبقة	مطبقة الى حد ما	غير مطبقة	غير مطبقة اطلاقا
اهلية واستقلالية مجلس الادارة والادارة التنفيذية		1	النظام الداخلي يتضمن معايير محددة تضمن صعود اعضاء مؤهلين ولديهم خبرة عند الترشح لعضوية مجلس الادارة.					
		2	يمتلك اغلب اعضاء مجلس الادارة المؤهلات العلمية والخبرات والتخصصات المناسبة لإدارة العمل المصرفي. (المادة/17 الفقرة- 4 من القانون رقم 94)					
		3	يضع المجلس الاهداف والخطط والسياسات العامة ويعمل على تحديثها ويتابع تنفيذها من قبل الادارة التنفيذية.					
		4	يتم الالتزام بالمادة (19/18 قانون المصارف) بعدم الجمع بين ادارة المجلس والادارة التنفيذية في المصرف.					
		5	يلتزم المصرف بتعليمات عمل مجلس الادارة (4 سنة) ولايجوز اعادة الترشح للعضوية الا بعد اجراء التقييم وليس اكثر من 3 دورات.					
		6	لايد من وجود عضويين مستقلين على الأقل في مجلس الادارة لا تربطهم مع المصرف اية التزامات مباشرة او غير مباشرة					
		7	يضع المجلس اللوائح والتعليمات ويلتزم بها بما يضمن احترام وتطبيق القوانين والتعليمات والافصاح عنها.					
		8	لدى المصرف ميثاق وسياسات لمحاور الحكم الرشيد (تدريب الموارد البشرية ، الجودة الشاملة ، اخلاقيات السلوك المهني.....)					
		9	يخضع اداء المجلس والادارة التنفيذية للتقييم والمراجعة من جهات رقابية مستقلة واحدة على الأقل خلال السنة					
		10	يشكل المجلس لجان دائمة وموقته حسب الاختصاصات والكفاءة لعضائه ويحدد وظائفها وصلاحياتها .					
		11	تؤدي اللجان المشكلة وظائفها بشكل جيد وترفع التقارير والتوصيات الى المجلس للبت بها واتخاذ مايلزم.					
		12	تتوفر لجنة حوكمة يديرها اشخاص مؤهلين وترفع تقاريرها حول تطبيق معايير الحوكمة.					
		13	يفصح المجلس ضمن التقرير السنوي عن المبالغ التي يتحصل عليها رئيس المجلس والاعضاء والادارة التنفيذية .					
		14	يتعامل المجلس مع جميع المساهمين على قدم المساواة وبما يضمن العدالة في الحقوق.					
معايير تطبيق الحوكمة المصرفية	كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	1	يعين مراقب الحسابات من قبل الهيئة العامة ليضطلع بتدقيق حسابات المصرف وفقا لمعايير معتمدة ويتمتع بالاستقلالية والكفاءة.					
		2	يستمتع المساهمون لتقرير مراقب الحسابات ولهم حق الاستفسار عن اي امر ورد في البيانات او يحضر اجتماعات الهيئة العامة.					
		3	ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بمجلس الادارة ويتمتع موظفوها بالاستقلالية والكفاءة .					
		4	توجد في المصرف وحدة متخصصة بالتدقيق (قسم الرقابة الداخلية) ويتمتع موظفيها بالكفاءة والاستقلالية مادة (125 من قانون الشركات ، 18 قانون المصارف)					
		5	تقوم لجنة التدقيق من التأكد من ان التقارير المالية التي تصدرها المصارف تعبر عن حقيقة المركز المالي للمصرف.					
		6	تتمتع دائرة التدقيق والرقابة الداخلية بالكفاءة والاستقلالية.					
		7	يمتلك المراقب الخارجي والداخلي الوسائل اللازمة والملاءة لفحص البيانات والمعاملات وتحليل وتدقيق الاحصائيات					
		8	متابعة المدققين الداخليين والخارجيين من لجنة المراجعة والتأكد من ان تصرفاتهم تتمتع بالاستقلالية					
		9	لدي قسم التدقيق والرقابة كادر مؤهل ولة الخبرة ويعمل باستقلالية					
		10	مراقبة جهود الإدارة لتصحيح أوجه القصور المحددة من خلال المدققين الداخليين والخارجيين من قبل لجنة المراجعة					
سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف		1	ان سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية او مع معايير الهيئة الوطنية للرقابة.					
		2	يقوم المصرف بالافصاح عن المعلومات وعن مختلف العمليات والانشطة التي يمارسها وفي الوقت المحدد.					
		3	يقوم المصرف بالافصاح عن هيكل وسياسات الحوكمة ومدى تطبيقها.					
		4	يفصح المصرف عن خطته المستقبلية والمخاطر المنظورة.					
		5	ان عملية الافصاح والشفافية مستمرة ومتاحة للجميع ضمن الوقت المحدد وعبر وسائل سهلة وغير مكلفة.					
		6	يتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق الحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها.					
		7	يلتزم المصرف بالافصاح عن الخطط والاهداف والمكافآت والامتيازات التي يحصل عليها المنتسبون.					

مجلة الخري للمؤتمرات الاقتصادية والإدارية والإعدادية
 العدد - عشر - 2018 م



				الالتزام بالشفافية والافصاح ودقة البيانات وعرضها في وقتها يزيد من الثقة لدي المساهمين والعملاء .	8		
				يلتزم مجلس الادارة بنشر المعلومات الخاصة بهيكل راس المال والتسهيلات ذات الصلة للمحافظة على مصالح صغار الملاك(مادة 44 من قانون المصارف 94)	9		
				يجب ان يكون الافصاح شاملا بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصارف وأدائها والتعرضات للمخاطر وأنشطة ادارة المخاطر على اعتبار أن الهدف الأساس من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمصرف	10		
				يلتزم المصرف بالمعاملة العادلة مع جميع اصحاب المصالح من مساهمين ومودعين ومستثمرين على حد سواء.	1	اجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	
				يتجنب المصرف الممارسات الممنوعة التي قد تعرض حقوق المساهمين للمخاطر المالية.	2		
				يلتزم المصرف بتطبيق نظام المكافآت والتعويضات طبقا للدرجة الوظيفية والمسؤولية والخبرة والتخصص.	3		
				يلتزم المصرف باتخاذ اجراءات عاجلة لاي خرق لحقوق اصحاب المصالح.	4		
				تتم عملية نقل الاسهم وتحويلها بشكل جيد ومضمون.	5		
				تحرص ادارة المصرف على توفير المعلومات المناسبة للمساهمين من خلال قنوات مناسبة.	6		
				يلتزم المصرف بان لا تزيد المساهمة في الاسهم عن 10% ، وإذا ازدادت يتم اخذ الموافقة على ذلك .	7		
				يلتزم المصرف بان لا تزيد حصة المؤسسين عن 20% من الاسهم و50% من راس المال والباقي يطرح للاكتتاب.	8		
				يشجع مجلس الادارة ويديم اواصر التعاون مع اصحاب المصالح من اجل تعظيم ثروة المالكين وتوفير راس المال.	9		
				توصي ادارة المصرف بالتزاماتها تجاه الدائنين والاطراف الاخرى ذات العلاقة.	10		
				تركز ادارة المصرف على الجودة في الاداء وتعددها عاملا استراتيجيا لنجاح العمل وتطوير الاداء.	1	تطبيق الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الاداء المصرفي	
				يتمتع العاملون في المصرف بالمؤهلات اللازمة لاداء الخدمة المصرفية على اكمل وجه من حيث الجودة والوقت والكلفة.	2		
				تبني الحوكمة ومعاييرها يكسب المصرف ميزة تنافسية لاسيما من خلال جذب اكبر عدد من العملاء وهذا يؤدي الى تحسن مؤشرات الاداء.	3		
				تقوم ادارة المصرف باجراء تحسينات مستمرة لاسلوب العمل والخدمات المقدمة.	4		
				تتوفر الخدمات الاساسية على جميع المستويات بسهولة وفاعلية وكفاءة.	5		
				يسعى المصرف الى تحسين جودة الخدمات المقدمة لتلبية متطلبات العملاء ليوثر ذلك على تحسين الاداء	6		
				يستخدم العاملون في المصرف اساليب متطورة في اداء الخدمة المصرفية.	7		
				يستخدم المصرف معايير موضوعية لقياس الاداء في مقدمتها تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.	8		
				تؤدي الخدمة المصرفية بما هو متوقع عن سمعة وشهرة المصرف.	9		
				تقوم ادارة المصرف بشكل دوري بمقارنة الخدمات التي يقدمها المصرف مع خدمات المصارف المنافسة.	10		
				ان عدد الزبائن ونوعيتهم تؤثر على اداء المصرف وجودة الخدمات المقدمة لهم.	11		